

النحو الميت والنحو الحي

إعداد

دكتور

خليل عبدالعال خليل

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

قرع الفيوم

٢٠٠١م

هذا كتابنا في الحساب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم :

إن هذا البحث يسعى وراء تأصيل فكرة عدم ثبات اللغة، وعدم ثبات قواعدها، فاللغة متغيرة، متجددة وكذلك ينبغي أن تكون قواعدها كذلك.

وهي فكرة تعفينا من القول بأن لغتنا العربية القديمة قد ماتت أو أن نحونا العربي قد مات وانتهى.

وأعتقد أن القائلين بفكرة موت النحو العربي وموت قواعده هم قوم يشعرون من إصلاح أي شيء يحتاج إلى إصلاح، فرضوا يراحة أنفسهم بأنه " ليس في الإمكان أبدع مما كان " .

إن النحو العربي نشأ فكرة بسيطة هدفها حفظ اللسان العربي من الخطأ وبخاصة في القرآن الكريم.

لكنه انحرف قليلاً أو كثيراً في سبيل تحقيق هذه الفكرة وهي فكرة خيالية إلى حد كبير، لذا فقد شطح الخيال بعلمائنا جيلاً بعد جيل في وضع القواعد التي تحقق هذا الهدف، وكلما جنحت اللغة بعيداً عن هذه القواعد، وجد النحاة أنفسهم مطالبين بالتمسك الشديد بهذه القواعد، وعدم الرغبة في أي تجديد فيها ... ثم بدأ بعض العلماء - وبخاصة من الكوفيين في التعامل بطريقة أكثر مرونة للوصول إلى ذات الهدف، وسار ذلك بشكل بطيء جداً على يد علماء النحو المتأخرين فيما بعد.

وهذا أدى إلى القول بأن لغتنا ابتعدت كثيراً عن هذه القواعد التي صنعت في القرنين الأول والثاني حتى أصبحت القواعد لا تلوى على شيء من لغتنا المعاصرة في اعتقاد الكثيرين.

والحقيقة أن لغتنا في حاجة إلى قواعد متجددة لتناسب هذا التجدد والتغير الذي يطرأ على لغتنا.

وتجديد القواعد، يختلف عن تجديد الدرس اللغوي أو النحوي، لكنه ربما يستخدم الثاني الأول وتجديد القواعد، أو النحو العربي لا يعني أنه بلى ومات، أو احترق وأصبح رماداً ولكنه ذلكم

التجديد الذي يشبه في بعض نواحيه ذلكم التجديد وذلكم التطوير الذي يحدث لكثير من العلوم التجريبية.

وقد حاولت في الصفحات القادمة مس هذه الفكرة مساً يفي بحاجة البحث في هذه القضية، آملاً أن أكون قد حققت ما قصدت إليه .

والله من وراء القصد.

النحو الميت والنحو الحي

يرى د. حمزة بن قبلان المزيني أنه آن الأوان أن يقوم بإصدار شهادة وفاة للنحو العربي، وذلك حيث يقول " ... فإني أجد نفسي معنياً بالشهادة على وفاة النحو " (١).

وقد أصدر المزيني هذه الشهادة تقليداً ومتابعة للدكتور عبدالله الغلامي الذي أصدر شهادتي وفاة، الأولى لمؤلفي النقد الأدبي والثانية للنقد الأدبي نفسه، اللذين كانا - في نظره - مواطنين صالحين في مدينة الثقافة، وكانا ملء السمع والبصر و ... و ... (٢).

لكن المزيني - وقبل أن يبين الأسباب التي دعت إلى الحكم بوفاة النحو - يخصص فقبده ويحدد صفاته ونعوته بقوله : " ويجب أن أبين منذ البدء أن المقصود بالنحو هنا النحو المعباري على الصورة السائدة منه الآن، فلا يدخل في ذلك النحو في صورته المبكرة التي يمثلها كتاب سيويه فيما أقول هنا... "

ثم يقول المزيني " إن من الغريب ألا يتقدم أحد للشهادة على موت النحو مع أنه مات قبل ما يزيد على ألف سنة، وهي فترة كافية لوصول أخبار موته إلى أرجاء الدنيا كلها، وما أنه مات منذ مئات السنين فإن الشهادة بموته، ضرورة حتى يستطيع الناس التعامل معه بشكل واضح، أما الحالة التي يترأى فيها للناس حياً وهو ليس بحي، فهي حال غير طبيعية وهي حال تخالف الحالات التي يتعامل الناس بها مع الأشياء الأخرى؛ إذ يتعاملون مع تلك الأشياء على أساس أنها إما حية وإما ميتة " (٣).

ويرى د. المزيني أن المشتغلين بالنحو استطاعوا أن يوهموا الناس بأن النحو حي، وأنه لم يموت لذلك لم يُصدِر أحد شهادة وفاة للنحو - في رأيه - .

ثم يتابع د. المزيني حديثه عن هذا الموضوع فيصل إلى الأسباب التي دعت إلى الحكم بوفاة النحو، أو الأدلة التي تدل على موته، فيوردها دليلاً دليلاً، وسأذكرها وأذكر رأي البحث العلمي الدقيق فيها، ثم أتبع ذلك بأدلة على فشل النحو ثم نذكر ردنا عليها، وذلك على النحو الآتي :

أما الدليل الأول عند المزيني الذي يدل على موت النحو فهو :

- وقف الاحتجاج للغة والنحو، وهو الذي قطع الصلة بين اللغة التي يستمد حياته منها.

الثاني : القول الشائع الذي يقضي بأن من أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيويه فليستحي وهو ما يعني توقف البحث الجدي في النحو عند سيويه.

الثالث : القول الشائع الآخر الذي يقضي بأن النحو طبخ حتى احترق، وهو ما يشير إلى القناعة بأنه لا يمكن أن يقال فيه غير ما قيل.

الرابع : أن بعض النحويين كان ينظر إليه على أنه ميت. وأقرب هؤلاء إبراهيم مصطفى الذي ألف كتاباً أسماه " إحياء النحو " ولا يمكن أن يقول أحد بإحياء الأحياء !!

الخامس : قد رأى بعض المهتمين به أنه في حاجة إلى تجديد، ومن هؤلاء د. شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو "، ولا يمكن أن يخضع للتجديد إلا الشيء البالي.

السادس : أن أكثر الذين يكتبون في النحو، وبالأخص الآن، لا ينتجون جديداً البتة، إذ يقصر معظم المعاصرين اهتمامهم على تحقيق المخطوطات، وكثيراً ما يهربون من الصعب إلى السهل منها، ويكاد ينحصر اشتغالهم فيما عدا ذلك، في مناقشة آراء النحويين السابقين عن بعض المسائل الجانبية غالباً، وكذلك تكرار الأبحاث لأنه أصبح من المسلم لديهم أنه ليس هناك من جديد يضاف ثم إن المشاهد في الجامعات العربية أن معظم أبحاث الماجستير والدكتوراه أصبح يقتصر الآن على البحث في آراء بعض النحويين القدماء في بعض الكتب، وهو أوضح دليل على الفقر المعرفي^(٤).

ثم يقول د. المزيني : فالقول بموت النحو إذن ليس أمراً غريباً، بل لا يعدو أن يكون من باب تسمية الأشياء بأسمائها.

ثم يأخذ د. المزيني في محاولة إقناع قرائه، ومن أسماهم بالغيورين على النحو بآرائه حول مسألة النحو، وجود النحاة، وعدم قدرتهم على التجديد والابتكار، وعجزهم عن عمل أي شيء في مجال تجديد النحو وابتكار قواعده ووضيف أموراً أخرى حول هذه الفكرة ينطلق منها إلى مهاجمة النحو والنحاة، حيث يرى أن هجومه على النحو والنحاة يعد شيئاً قليلاً مما يجب عليه فعله؛ لأن النحو - يقصد النحاة - هم الذين بدأوا بالهجوم على اللغة العربية، واتهموها

بالفساد في أبيه وأزهى أيام عطائها وازدهارها.

بل إن النحو - يقصد النحاة - هو الذي حكم على اللغة العربية بالموت حين حدد فترة صلاحية اللغة في الحضرة إلى القرن الثاني الهجري، وفي البدو إلى القرن الرابع الهجري ثم انتهى بعد ذلك صلاحية اللغة، فلا يحتج بها.

ثم يقول د. المزيني: أفلا يحق لي إذن انتصاراً للعرب قديمهم وحديثهم، أن أبين خطأ هذه المواقف النحوية من اللغة العربية والعرب!!؟

أفلا يحق للعرب إذن أن ينتصروا لأنفسهم فيمتوا النحو الذي شنع عليهم وعلى لغتهم، وصوّروهم أمة من العاجزين لغوياً، بل أماتهم وأمات لغتهم فعلاً لا ادعاءً!!؟

ثم يقول :-

إن النحو هو الذي يجب وصفه بالموت، وذلك أنه فشل في المهمات كلها التي نذر نفسه لها... سواء في القديم لصون اللسان من اللحن أم في الحديث لتعليم الناشئة قواعد اللغة^(٥).

أولاً: أما السبب الأول: الذي جعله يحكم بموت النحو وهو عنده ما قام به النحاة من وقف الاحتجاج للغة والنحو - لم يذكر التحديد المتوارث في هذه القضية - وهو منتصف القرن الثاني الهجري في الحضرة، ونهاية القرن الرابع في البدو^(٦).

فهذا سبب جعله يحكم على النحو العربي بأنه قد مات لأنه انقطع عن لغته.

وهذا قول ظاهره حق، لكن عدم فهم أسباب قيام النحاة بهذا الأمر يجعله قولاً غريباً.

فالنحويون يرغبون غالباً - في حمل الناس على نطق لغة صافية تشابه لغة العرب القدامى، وهم في سبيل تحقيق هذا الهدف سلكوا طرقاً متعددة منها عدم الوثوق في لغة معاصريهم الذين اختلطوا بالأعاجم وكان الحضرة أسرع إلى الاختلاط بالأعاجم فأثر ذلك على لغتهم، فأصبح في لغتهم شيء من كلام الأعاجم^(٧) وتأخر أهل البادية بفعل ظروف كثيرة في الاختلاط بغيرهم مما أخرج لغتهم عن أهل الحضرة قرنين أو قريباً من ذلك.

ولم يؤمن النحاة الأوائل، ولا اللغويون الأوائل ولا الغيورون على اللغة والقرآن الكريم لم يؤمن كل هؤلاء بفكرة التأثير والتأثر الحتمي - أو بفكرة عدم ثبات اللغة - أي لغة - على

حول مهما بذلت الجهود^(١٠٠)، وأما كانت طبيعة هذه الجهود إنهم جميعاً يرغبون في نشر الدين في
الناس كافة ويرغبون في أن يتعلم الناس أجمعون الدين الإسلامي وتعاليمه، ويعرفون قراءة
القرآن الكريم، ويرغبون في تعلم وتواصل اللغة على السنة الناس جميعاً ولو افترضنا أن بعضهم
قد تباه بفكرة عدم ثبات اللغة^(١٠١)، إلا أن الراغبين في تثبيت الناس على لغة واحدة كانوا أقوى
وأكثر نفوذاً، فانصاع الناس جميعاً تحت سلطان ليس في الإمكان أبدع مما كان، إلى جانب
التحرز الديني الذي دفع الجميع إلى الخوف على القرآن الكريم من أن تمتد إليه يد التحريف
فكانت تكلم القواعد ثابتة بثبوت القرآن الكريم، وبثبوت بعض قراءاته - وليس كلها -

ولم نذهب بعيداً، ونحن بعد مرور أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان يوجد بيننا من لا
يؤمن بفكرة عدم ثبات اللغة * حيث تجد الكثيرين منا يطالبون بعدم إجراء أي تغيير على
قواعد النحو الموروثة من القرن الثاني الهجري، وكأنها هي والقرآن سواء، وإذا بحثت عن
الأسباب لم تجد سبباً علمياً واحداً وراء ذلك^(١٠٢).

النحاة إذن - أو بعضهم - معذور في تحديد فترة تقبل فيها رواية اللغة لصنع القواعد، لأن
ظروفهم وامكاناتهم هي التي وقفت وراء ذلك.

ولكننا لا نعذر بعضهم ممن خرجوا عن نطاق الهدف الأعظم الذي دفعهم لذلك، إلى
أهداف غير علمية، مثل الرغبة في إعنات الناس، أو الرغبة في التميز بالبحث عن الغريب في
القول وفي الشعر وقد تكون - الموضة - أو جريان العرف والعادة سبباً - من أسباب ملك
النحاة هذا ولأننا نحسن بهم الظن، فينبغي عدم تحميل النحاة الأوائل كل المسؤولية؛ لأن
الأجيال المتعاقبة من النحاة واللغويين - إلا القليل منهم - لم تقم بمعالجة هذا القصور - الذي ما
كان قصوراً على أيامهم الأولى وهذا حقهم، لأنه عاجل في رأيهم أمراً خطيراً يحتاج إلى مثل ما
فعلوا - فلم نجد أحداً يقوم بمراجعة المادة اللغوية التي أنتجت بعد القرن الرابع في البدو أو بعد
القرن الثاني في الحضرة، فالجميع تقريباً استسلم - بفعل ظروف كثيرة - إلى هذا التحديد
باستثناء بعض النحاة المتأخرين الذين قاموا بإعادة الثقة إلى بعض القراءات القرآنية التي
حُرمت من الاعتماد عليها مادة استشهاد نحوية قبل القرن الرابع، وتعاليت الصيحات القائلة
بأن قراءة قرآنية شاذة - فما بالك بالثلاثة المتممة للعشرة - هي أفضل من بيت شعر مصنوع
أو مجهول القائل^(١٠٣). وامتد ذلك إلى شعر بعض الشعراء لكن ظاهرة الإيمان بفكرة ثبات اللغة

والرشحة في تبيتها على المثال القديم ظلت موجودة بسبب مناوئة في مؤلفات الصحابة وشواهدهم إلى يوم الناس هذا.

ثانياً :

أما قوله بتوقف البحث الجدي في النحو بعد سيويه، لأن هناك قولاً مأثوراً يقول : من أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيويه فليستحي فهذا قول لا يحتاج إلى الرد عليه، إذ إنه ليس من المعقول أن يؤخذ كلام قيل على سبيل المبالغة في المدح والثناء على أنه من الحقائق المسلمة التي تؤسس عليها الأحكام النهائية.

إن هذه المقولة التي قيلت في كتاب سيويه قيلت في كثير من المؤلفات التي ألفت بعد كتاب سيويه في النحو أو في اللغة أو في التفسير أو في الفقه أو في الحديث أو غير ذلك من علوم العربية والإسلام، ولست في حاجة إلى ذكر شواهد على صدق ذلك، لأن كتب التراجم والطبقات تعج بمثل هذه المقولة (١٢).

هذا أمر، والأمر الآخر المهم هو أن من أقوى الأدلة على صدق ما نقول ذلكم الكم الذي لا يحصى من المؤلفات النحوية التي ألفت بعد كتاب سيويه، ومنها مؤلفات استفادت مباشرة من الكتاب، ومنها مؤلفات أفادت الكتاب ومنها مؤلفات سارت في خط آخر. ومنها مؤلفات كأن أصحابها لم يصلهم كتاب سيويه إذن فالبحث الجدي في النحو لم يتوقف إلى يوم الناس هذا لكن الذي نريده جميعاً هو الإيمان بفكرة عدم ثبات الأشياء، والإيمان بأن كل شيء يمكن أن يدخله التغيير كما أن الإيمان بفكرة تأثر اللغة بالظروف المحيطة بها يدعو إلى تغيير، وتجديد وتطوير هذه القواعد المرتبطة بها، لأن اللغة هي التي تحكم القواعد وليس القواعد هي التي تحكم اللغة - أو هذا هو الذي يجب أن يكون.

ثالثاً :

أما مسألة احتراق النحو لأنه نضج فهي مسألة تتحدث عن نحو لغة ليست مستعملة فكون اللغة غير مستعملة - إلا في حدود لا تكاد تحس - يجعل نحو هذه اللغة ليس فيه جديد يقال. وكانني بصاحب هذه المقولة يريد أن يدعو الناس إلى إيجاد نحو بخدم لغة الناس في كل عصر أو إيجاد نحو لكل حقبة زمنية.

فهذه المقولة ينبغي أن يفهم منها الدعوة إلى تكرار النظرة في قواعد النحو مسيطرة اللغة
الحية المتغيرة غير الثابتة.

كما أن هذه المقولة تعد نقضاً لمقولته السابقة لأنه هنا يشير إلى أن النحو قد أُلْفِتَ ليه
مؤلفات كثيرة تناولته من جميع جوانبه حتى كأنه لا يوجد في هذا العلم جانب لم تُولفَ ليه
المؤلفات " لأنه نضج واحترق " في رأي المزيني ومَنْ لَفَ لَفَهُ لَكِنْ كَيْفَ يَنْضَجُ وَيَحْتَرِقُ عِلْمٌ
من أول مرة - أُلْفِدَ مِنْهُ تَأْلِيفُ كِتَابِ سَيُوبِهِ - أَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ النَّضْجَ جَاءَ مِنْ كَثْرَةِ
المؤلفات المتابعة التي أُلْفِتَ فِيهِ إِنْ كَانَ نَضْجٌ وَاحْتِرَاقٌ حَقًّا ۱۱؟

إن نظرة في كتاب واحد من كتب النحو المتأخرة التي أُلْفِتَ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْمَجْرِيِّ
لِلْعَالِمِ النَّحْوِيِّ الْبَغْدَادِيِّ أَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥١٣هـ - ٥٧٧هـ تَلْمِيزُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ
الَّذِي أُلْفِيَ فِي النَّحْوِ مَوْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ " وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ فِي
عِلْمِ الْجَدَلِ النَّحْوِيِّ الْإِغْرَابُ فِي جَدَلِ الْإِعْرَابِ وَكِتَابُ فِي أَصُولِ النَّحْوِ هُوَ لِمَعَ الْأَدْلَةَ وَكِتَابُ
نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ فِي تَرَاجُمِ النَّحَاةِ.

إن نظرة واحدة في هذا الكتاب تبرز لنا جانباً مهماً من جوانب الدرس النحوي ربما يراها
د . المزيني أنها ليست مهمة لكننا لا نراها كذلك، لأن لها قيمة كبرى في الدرس النحوي إننا
لن ننظر في كتب الجماعين المبدعين المطورين للقواعد النحوية مثل السيوطي لنخص مؤلفاتهم
وما جمعوه فيها، وما أضافوه إلى ما أسس سيوبه لأن ذلك سوف يخرج البحث عن هدفه.

إن نظرة في كتاب الإنصاف في " مسائل الخلاف " لابن الأنباري " توضح الجهد العظيم
الذي بذل في تطوير النحو والإضافة إليه وتجديده، ووضع الركائز التي تعين على بقاءه أو
استخلاصها من كتب السابقين، عن طريق تفصيل أدلة النحو وأصوله.

ومعروف أن أبا البركات بن الأنباري لم يستغد في تأليف كتابه من كتاب سيوبه فقط وإن
كان في نقله للآراء لم يكن محايداً مائة بالمائة بل كان يميل أحياناً لآراء البصريين كما هو
معروف.

إن هذا الكتاب قد حوى بداخله أموراً كثيرة ليس على رأسها قواعد أضافها صاحبه إلى
ما أسس سيوبه، أو أسس مَنْ جَاءَ وَابَعْدَهُ.

بل على رأسها تلكم الأصول العامة والفروع المتممة لها التي بُنيت عليها قواعد النحو العربي منذ سيبويه وحتى القرن السادس الهجري.

وهذه الأصول هي التي حكمت النحاة في سيرهم على قواعدهم متمسكين بها غير مبيحين لأحد الخروج عليها وفي اعتقادي أن ما فعله ابن مالك ٦٧٢ هـ في القرن السابع من محاولة الخروج على هذه الأصول أحدثت تجديداً ملحوظاً في النحو العربي خففت من صرامة القواعد النحوية التي تمنع " وتختطى " فحولتها إلى " الإباحة " " والجواز " " والتصويب " وتابعه بعده النحاة اللاحقون له ومنهم ابن هشام المصري وغيره.

ولست في حاجة إلى ذكر النماذج التي طورها ابن مالك ومن تابعوه، إلى عصر السيوطي، نكل ذلك يحتاج إلى بحوث مستقلة وفق بعض الباحثين بالنهوض ببعضها.

إن كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف قد حوى كثيراً بل معظم أصول النحاة من البصريين والكوفيين وغيرهم حتى عصره ومن يراجع كتاب " الأصول " للدكتور تمام حسان يرى كيف لعبت هذه الأصول التي حوّاها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف دوراً لا يستهان به في صنع قواعد نحوية قوية ومتناسكة.

راجع مثلاً ص ١٢٨ ، ١٢٩ ففيها دراسة عن أصل الوضع وملاحظة د . تمام عليه وص ١٣٢ ، ١٣٤ ففيها حديث عن أصل القاعدة وملاحظاته عليه، وكذلك " ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦١ " وفيها حديث عن أصول الأصلية والفرعية وعلاقة كل منهما بالآخر ثم حديثه عن القياس وما يتعلق به، والتعليل وغير ذلك كل هذا اعتمد فيه د . تمام على كتاب الأنصاف لابن الأنباري لكن هذا الاعتماد لا يعني إلا شيئاً واحداً هو أن د . تمام استطاع بمقدرة خارقة استثمار كثير من محتوى هذا الكتاب في مناقشة كثير من القضايا المهمة التي كان البحث النحوي في حاجة إليها.

إن المؤلفات التي ألفت حديثاً في علم أصول النحو باسم " أصول النحو " بالمفهوم السابق ليست قليلة بل هي كثيرة، وكل منها يدرس الأصول من زاوية تحتاج إلى دراسة، ويكون كتاب الأنصاف عمدة في محتوى هذه الكتب.

إن القول بأن النحو قد نضج واحترق، وأن من أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيبويه

قول العجزة الذين يدعون إلى الجمود وعدم الابتكار وقد رأينا أن هذا توجه لم يقصده
علمائنا بعد سيويه إلى يومنا هذا.

أما الشيء الذي كنا نتظر من د. المزيني أن يشير إليه هو أن هذه الأصول التي تحكمت في
صناعة قواعد النحو هي التي ينبغي أن ينالها التجديد والتطوير لتواكب الأمة على مر العصور
والأزمات وهذا أمر مهم، فبه يمكن تطوير القواعد النحوية، وتجديدها.

ومن غير إعادة النظر في هذه الأصول فكل المحاولات المبذولة لتطوير هذا العلم لا يظهر
أثرها واضحاً جلياً مما يدعو بعض المثقفين إلى القول بعدم وجود مؤلفات في النحو بعد كتاب
سيويه.

وكان د. المزيني لا يرى غير كتاب سيويه جديراً بأن ينظر فيه، أما غيره من الكتب
اللاحقة له فلا تستحق أن ينظر فيها وكأنه هو الذي يدعو إلى جمود النحو، وعدم تطويره
باعتقاده الذي صدر به حديثه عن موت النحو، بأن النحو الحقيقي هو النحو الذي يمثل
كتاب سيويه فقط ضارباً بجهود ثلاثة عشر قرناً من التأليف والتطوير والابتكار والإبداع في
النحو وعلوم اللغة عرض الحائط.

وكما قلت إنني لن أقوم باستعراض جميع هذه المؤلفات وما قدّمته في سبيل تطوير النحو
حتى لا يخرج البحث عن هدفه.

لكنني أدعو د. المزيني إلى مراجعة دقيقة لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ثم مراجعة
كتاب الأصول للدكتور تمام حسان حيث سوف يرى كثيراً من مواضع الابتكار التي أسس
الأول وفصل الثاني فيها القول، فكان كلامه قريباً من الكلمة الأخيرة.

أما الكتب التعليمية التي استفادت من تطوير هذه الأصول السابقة معتمدة على آراء
الكوفيين، وابتكاراتهم وتجديدهم في القواعد والمصطلحات بناء على تجديد الأصول، فهي
كثيرة كثيرة لدى المتأخرين والمعاصرين، وكلها تسير في طريق محاولة إيجاد أفضل القواعد
وأيسرها.

وما من شك في أن مرجعها في ذلك لم يكن كتاب سيويه فقط ولا فترة كتاب سيويه
فقط، فكتاب سيويه يمثل فترة اللغة قبل زمن سيويه، ويمثل اللغة في زمنه.

والمؤلفات التي آلت في النحو بعد ذلك كانت قديماً لغة لورتها والفترة السابقة عليها، لكنها لم تظهر ذلك إظهاراً كاملاً، فلم تقل لغة قليلاً كاملاً، بل نظرت إلى لغة ما قبل زمن سيويه، هكذا استمر الحال في التأليف في النحو حيث ظل قديماً لغة زمن المؤلف عاكساً خطوات سيويه، بخلاف قديماً لغة ما قبل سيويه، حيث يكون واضحاً جلياً.

لكن ذلك لا ينبغي أن تكون هذه المؤلفات قد سحقت خطوات إلى الأمام في تجديد القواعد، بإحياء بعضها مما حكم عليه بالموت، وإقامة بعضها مما حكم عليه بالحياة، وهكذا نلاحظ سمات التجديد ليست معدومة تماماً في الكتب التي آلت بعد كتاب سيويه.

وإذا أراد د. المزيني فإلى المكتبة النحوية مملوءة بالمزيد من المؤلفات التي بنى فيها مؤلفوها على ما قدم الأوائل ومهما كان الذي بُني قليلاً فهي محاولات في سبيل تحقيق الهدف الأعظم المتمثل في إيجاد نحو لا يتعد كثيراً عن لغة التراث بقدر قربه من لغتنا العربية المعاصرة.

رابعاً وخامساً :-

أما حكمة يموت النحو بسبب تأليف أ. إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النحو، وقوله بأن النحو قد بلى بسبب تأليف د. شوقي ضيف كتابه "تجديد النحو" فهذا قول متسرع متعجل، يدل على رغبة صاحبه في تسمية الأشياء بغير مسمياتها.

فكل علم من العلوم له أطوار يمر بها منذ نشأته إلى ما شاء الله له، وهو في كل طور له خصائصه وصفاته إن كل العلوم النظرية، والتجريبية قد مرت بهذه الأطوار، فعلم الطب الذي احتواه كتاب القانون يختلف عن علم الطب في مراحلته التالية، وكذلك علم البصريات، وكذلك علوم الطيران، وعلوم الزراعة وعلوم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا، والرياضيات لكل هذه العلوم مرت، ولا تزال تمر بمراحل وأطوار ومن واجب المتخصصين في كل علم على مر الأيام والسنين أن يبنوا على ما أسس الأوائل.

وهذا أمر ملحوظ في كل العلوم الباقية التي نشأت من قديم. بيد أن علم النحو لا يظهر عليه عمليات التطوير الرأسية بقدر ظهور عمليات التطوير الأفقية لكنها على أي حال عمليات تطوير، سواء أفاد منها علم النحو أم لم يفد.

إن الشيء الذي أتفق فيه مع المزيني وغيره هو أن تطوير النحو لم يتم في ضوء تطوير اللغة،

إذ تمت دراسة النحو وتطويره بمعزل عن اللغة التي وضع لها ومن أجل الحفاظ عليها.
غير أن هناك خلطاً حدث، فبدلاً من الحفاظ على اللغة بالنحو، حوِّط على النحو وحده،
وبدلت له وفيه الجهود الجبارة، لاستمراره حياً في أيدي النخبة، ثابتاً في مكانه، بينما اللغة
تتحرك في كل اتجاه دون قدرة من النحو على السير معها، لضبطها أو السيطرة عليها.

ويلفت النظر في كل ذلك الذي نتفق عليه أن مسألة إعادة النظر في النحو - الذي هو
مجموعة القوانين التي وضعت من اللغة لحفظ اللغة على ألسنة المتحدثين، أقول إن مسألة إعادة
النظر في النحو ومراجعته، لتنقيته من قواعده الميتة أو غير المستعملة، لم ترد بيال كثير من
المسولين عن الدراسات النحوية من قديم اللهم إلا قليلاً منهم. ولا يخرج من هذا التوجه
العام القائم على المناهج الدراسية، برغم جهودهم في استخلاص القواعد الدائرة على
ألسنة الناس؛ لأنهم لم يكملوا منهجهم بالتخفيف من كل ما له علاقة بنحو الصنعة، إذ حملوا
إلينا منه الكثير والكثير، كل ذلك على حساب نحو اللغة الحي للغة الحية.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال التهوين من جهود هؤلاء العلماء الذين انبروا يؤلفون في
النحو، فمنهم من ألف مؤلفات تشرح مؤلفات السابقين عليه وتضيف إليها وتزيل إيهامات
كثيرة.

ومنهم من أضاف بمؤلفاته إضافات كان النحو في حاجة إليها لتمامه، ومنهم من ألف يرد
على المشتغلين بالدراسة النحوية إغراقهم في خلط النحو بالمنطق والفلسفة والعلل، والجدل
والتمارين غير العملية ومنهم من ألف مؤلفات تفصل علوم العربية بعضها عن بعض لتمييز
علم الأصوات عن علم الصرف عن علم النحو .

ومنهم من ربط علوم العربية بعلوم القرآن لخدمة علوم القرآن والعربية، ومنهم من ألف
منظومات تيسر حفظ هذا العلم، وقام آخرون بشرحها والاستدراك عليها.

ومنهم من ألف مؤلفات تنهض بمهمة اختصار هذا العلم، وضم الأبواب المتقاربة بعضها
إلى بعض وإلغاء الأبواب التي ليس هناك استعمال حقيقي لها، وهذا أمر مهم.

والأهم من ذلك وجود الرغبة في الإتيان بقواعد تسامر الإنتاج اليومي للغة بكل مستوياتها
وهذه رغبة لا تزال تبحث عن اليد القوية التي تهديها إلى سواء السبيل.

وهذا هو أصل المسألة إحياء النحو ليست يعزل عن الحقيقة لأن إجراء بعض قواعد أمر مهم،
وإحياء بعض قواعد - الميتة أصلاً - بسبب عدم استخدامها - أمر مهم أيضاً لكن المهم هو إيجاد
العلوم المتكامل للهو من بهذه المهمة.

وسلاماً وأخيراً :

فالقول بأننا نجمع رسائل الماجستير والدكتوراه خالية من الجديد قول أحق يضر به شخصياً
في مقول، إلا إذا قصد استثناء نفسه من هذا الحكم العام.

فصحيح الأحكام دليل بطلانها، ولا يعتقد عاقل مخلو جميع الرسائل العلمية في مادة النحو
والصرف والمروض وعلوم اللغة عامة من أي جديد، ففي كل بحث علمي مهما صغر أو كبر
شيء جديد قليلاً كان أم كثيراً، لأن الأمر نسبي ودقيق.

لكن الحقيقة التي نادى بها الكثيرون هي أهمية وحتمية القيام بتسيق كامل بين الجامعات
العربية في مجال الدراسات العليا لإيجاد منهج متكامل لها، وتوجيه واضح في أدائها، يعتمد بها
عن التكرار الخالي من أي جديد مفيد، ويقرب بها من تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية،
ليتحول إنتاجها في البحث العلمي في مجال علوم العربية وما يتصل بها من التوسع الأفقي إلى
التوسع الرأسي الذي يبنى فيه اللاحقون على ما أسس السابقون من الأولين.

إن هجوم المزيبي على - النحو - أو النحاة بسبب بدء النحو - النحاة - بهجمة اللغة
العربية والحكم عليها بالموت والتهوين من شأنها؛ لذلك فلا بد من الانتقام من النحو - النحاة
- ورد الصاع إليهم صاعين.

إن هذا الهجوم، لا مبرر له من الناحية العلمية، فليس هناك هجوم من النحو - النحاة -
على اللغة العربية، بل هناك تكريم مستمر من النحو والنحاة للغة العربية، وهناك سعي دائم
من النحو والنحاة لرفع راية اللغة العربية خفاقة عالية وقد أفنى النحاة أعمارهم وهم يزودون
عن العربية وينتصرون لها على أعدائها، وينتصرون بها على أعدائهم وجعلوا النحو تاج
العربية العظيم فمن يتعلمه يملك نواصي علوم الدين والعربية معاً، بل سموه " علم العربية " .

أما القول بأن النحو هو الذي سب العربية وشنع عليها فقول مضحك، متلذع؛ فالنحو
هو العربية وكيف يسب الشيء نفسه؟

إلا إذا قصد المزيبي أن النحو قد سبَّ بعض اللهجات غير المشهورة بالفصاحة، ولم يعتمد عليها عندما أراد أن يعتمد على شواهد تسند قواعده، ومن حق النحو - النحاة - أن يحشروا عما يعتقدون أنه قوي لأنهم يريدون نحواً قوياً يمثل لغة صافية خالية من للحن - في نظرهم - فهل هذا المسلك يعتبره المزيبي سباً للعربية وهل العربية في نظره هي التي يتكلمها أهل السط وأكلة الشوايز، وباعة الكواميخ، وسكان السواحل وجميع من أبعدوا عن ساحة الاستشهاد بسب تغير لفتيم البدوية الأصيلة؟

إن هذا ليس سباً، بل هو منهج ارتضاه هؤلاء العلماء ليحققوا هدفهم الذي قصدوه، وهو إيجاد قواعد تمثل لغة صافية، تمثل لغة العرب الأولين في السلامة والفصاحة، كما عاشوها وتتلوها.

أما الاعتقاد بأن ذلك سب لأهل هذه الأماكن الذين ينتمي إليهم بعض الناس في أيامنا، فذلك أمر لم يخطر ببال علمائنا الأوائل.

واعتقد جازماً أن هذه المقولة من المزيبي هي ذريعة أراد أن يتذرع بها ليقنع بعض القراء بحقه فيما قام به، وشرعية حكمه على النحو بالموت، وهذه محاولة منه لاسترضاء الكثيرين من الفيورين على العربية، والفيورين على الدين في المملكة العربية السعودية خاصة، وفي العالم العربي والإسلامي عامة.

حيث أراد أن يوقظ فيهم روح العصبية للعروبة فيجعلهم يأكلون السم في العمل.

إننا كنا ننتظر من د. المزيبي أن يكون موضوعياً فلا يحكم " بموت النحو " كله، لأن ذلك ليس صحيحاً فقد يكون من المعقول القول بموت، جزء كثير بل معظم المعارف النحوية من ذهن وعقول العامة، وبعض الخاصة لكن الكثيرين إلى يوم الناس هذا لا يزالون يتحدثون قوياً من أشهر هذه القواعد.

كنا ننتظر منه أن يحكم بموت كثير من الطفيلي الذي علق بالدراسات النحوية من قديم، والحمد لله على موته فقد أراح واستراح.

وكنا ننتظر منه أن يقول بموت بعض القواعد التي صنعت لها شواهد، أو جرى لها بشواهد ليس لها استعمال، ولن يكون لها استعمال كثير إن هذا قول معقول، بل إن المطالبة بإماتة كل

قاعدة ليس لها استعمال أمر تحتمه طبيعة تطور اللغة، مثل القول بإحياء استعمال أو قاعدة
دعت الحاجة إلى إحيائه واستعماله لأن القول بإحياء قاعدة أو استعمال تركيب " ما " لا يعني
أن ذلك الاستعمال قد مات بغور رجعة فلا يمكن إحيائه أو بعثه من جديد فمسألة الموت
والحياة هنا مجازية إلى حد ما، وليست قاطعة ولا نهائية.

فعمد القدم توجد في اللغة العربية في جميع لهجاتها طرائق للقول متعددة، منها ما هو
مستعمل ومنها ما هو غير مستعمل، لكن مع مرور السنين دبت في غير المستعمل الروح لفساد
- بفعل ظروف كثيرة - ليجد من يستسيغه، يستعمله فتكون هذه هي عملية إحيائه، أو
إيقاظه من رقاده وجموده وكذلك عملية الإماتة، لا تعنى الإماتة النهائية بل تعنى ترك قاعدة ما
وتجميدها لعدم وجود استعمال حقيقي لها إلى حين، حتى يأتي يوم تستيقظ فيه، وسواء جاء
هذا اليوم أم لم يحن فالحقيقة أنها قاعدة ليس لها استعمال ولنتعامل معها بناء على استعمالها أو
وعدم استعمالها في مستويات الكلام المتعددة.

وسنحاول في الصفحات القادمة مراجعة بعض الأبواب النحوية في كتاب شرح ابن عقيل
والنظر فيها مرة ليست أخيرة لمعرفة بعض القواعد التي يمكن أن ينطبق عليها القول بموتها أو
القول بجمودها؛ لعدم وجود استعمال حقيقي لها، أو للتركيب المصنوعة لها.

واعتقد أن ذلك رد آخر، وتصويب عملي لآراء د. المزيني التي جاءت ذات أحكام عامة،
حيث يكون ذلك بمثابة تصحيح للمفاهيم المغلوطة أو تصحيح لمفهوم واحد - بطريقة عملية -
من عدة مفاهيم عرضياً في كلامه عن موت النحو.

وسوف أربط بين النحو الحي، والنحو الميت من جهة وبين نتاج أدبي معاصر لشاعر
معاصر للمزيني وللباحث من جهة أخرى، هو الشاعر نزار قباني.

بحيث نبحث في نتاجه عن استعمالات ميتة من قديم أحيائها الشاعر بذكائه، وبقدرته على
صناعة لغة مزروجة بالتراث والمعاصرة في تراكيب مشرقة أخاذة تقبل عليها الخاصة والعامة.

غير أننا سننظر في بعض الأبواب النحوية، وليس كلها وسنبحث عن بعض التراكيب
والقواعد غير المستعملة، ونشير إلى مكان استعمالها، إن كان لها استعمال وسناقش بعض
النحاة في تمسكهم ببعض القواعد والأحكام الميتة التي لا تستخدم اللغة الحية المستعملة، وذلك من
خلال موضوعات نحوية مختارة عشوائياً على النحو الآتي:

آملين استكمال ذلك في بحوث لاحقة بإذن الله.

أولاً : حروف الجر.

ثانياً : بعض قضايا تخص الضمائر.

أ - الضمير بين وجوب الاستتار وجوازه.

ب - النيابة بين الضمائر.

ج - الفصل بين الضميرين المتماثلين.

د - نداء الضمير.

ثالثاً : « أن » الموصولة.

رابعاً : النفي.

أولاً : حروف الجر :-

تحدث النحاة عن حروف الربط، تلكم الحروف التي تربط بين الذات والمعنى، أو بين الاسم والفعل ظاهراً أو مقدرأ ومن هذه الحروف حروف الجر : " من - إلى - عن - على " (١٣) الخ.

وقد أوصلها بعض النحاة إلى عشرين حرفاً، وزاد سيويه " لولا " لجر الضمير فقط فأصبحت واحداً وعشرين حرفاً (١٤) وزاد آخرون " مَع " ساكنة العين (١٥) فأصبحت اثنين وعشرين حرفاً يستعمل بعضها زائداً وأصلياً، وبعضها يستعمل أصلياً فقط، وبعضها يستعمل شيئاً بالزائد فقط وعند مراجعة أمثلة وشواهد النحاة الخاصة بعمل هذه الحروف في هذه الاستعمالات وجدنا بعضاً من الأمثلة الميتة التي ليست ذات استعمال حقيقي على الإطلاق.

فمثلاً : مات استعمال الحرف " متى " حرف جر منذ ولادته، ومات معه مثاله. أخرجها متى كمه (١٦) أي : من كمه؛ لأن الدليل على قوة القاعدة هو كثرة شواهدها، واستمرار اللغة في السير على هذه الشواهد باستعمالها حيناً من الزمان على الأقل لكننا لم نرث لهذا الاستعمال أي نظير يقويه، وبتشعر معه تدفعنا إلى الحكم بسلامته، لأن كثرة الاستعمال تعد أساساً لا يغفل في قبول كثير من القواعد التي لم تنل حظاً من الشواهد الكثيرة.

واستمر حرف الجر في اللغة التراثية وكذلك الواو مقصوراً على استعماله في أسلوب القسم، وكذلك الباء في بعض استعمالاتها (١٧) إلا أن الباء في القسم أكثر استعمالاً في اللغة المعاصرة من التاء وكذا " لولا " انحصرت جرها للضمير فقط في اللغة التراثية والمعاصرة وكذلك " حتى " الجارة، لا تكاد نرى لها أمثلة حية باستثناء استعمالها القرآنية " سلام هي حتى مطلع الفجر " (١٨) وهي هنا بمعنى إلى وباستثناء تقليد جرها للمصدر المؤول المكوّن من " أن الضمير بعدها وجوباً عند دخولها على المضارع وتوافر شروط نصبها له مثل : سأنتظر حتى تزلزنا غداً " أي : " إلى أن، ومات استعمالها جارة للضمير الذي سمع قول شاعرهم :

فلا والله لا يلفي أناسٌ فتى حمالك بما ابن أبي زياد (١٩)

ومات استعمال " رَبِّ " جارة محذوفة بعد " الواو " و " الفاء " و " بل " (٢٠).

أما الحرف " لعل " فقد مات استعماله حرف جر ومات معه شاهده الموروث :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جبهة لعل أبي المغوار منك قريب
حيث يرى بعض النحاة أن لعل هنا حرف جر ولفظة "أبي" بعدها مبتدأ مرفوع بضمير
مقدرة، منع من ظهورها حركة ياء المتكلم^(٢١).

ولست أدري سبباً يدعو إلى مثل هذا الانحراف في استعمال "لعل حرف جر بدلاً من
استعمالها ناسخة مع أنها تفيد الرجاء على كل حال.

فهل لعل مزدوجة العمل إلى هذا الحد، أم أن هذا الاستعمال كان يمهّد لجواز مجيء الاسم
الذي بعد لعل مجروراً أو منصوباً؛ لأن المعنى على أي حال لن يتأثر كثيراً؛ لأن دلالتها على
الرجاء حاصلة سواء كانت حرف جر أم حرفاً ناسخاً.

ومات استعمال الكاف حرف جر يجر الضمير مثل "كه" "كهو" برغم وصف النحاة
قديمًا له بالشذوذ، كشذوذ جر "رب" للضمير وكلاهما استعمالان ميطان، منذ تويب
النحويين لهما ولأمثلهما.

أما الحرف "مع" أو اللفظ "مع" فقد اضطربت حوله آراء النحاة اضطراباً غريباً.
فجمهور النحاة على أنه ظرف زمان منصوب غالباً - أو حال منصوب في مواضع محددة
لكن بعض النحاة قدامي ومحدثين رأى أنه حرف جر، وبخاصة عند تسكين عينه ليصبح "مع"
حيث يدل على المصاحبة، ويجر الظاهر والضمير^(٢٢).

أما معاني هذه الحروف فقد ماتت بعض الاستعمالات التي قررها النحاة نتيجة ورودها في
شاهد أو شاهدين لكل معنى لهذا الحرف أو ذلك، ولقد أكثر النحاة من الحديث عن تبادل
حروف الجر معاني بعضها، فالمعنى الواحد يؤدي بأكثر من حرف فمثلاً الظرفية تؤدي: أصلاً
بـ "في" لكنها يمكن أن تؤدي بـ "عن" و "على" و "الباء" و "إلى" ... الخ^(٢٣).

وهكذا بقية الحروف الأخرى، مما يجعلنا نحكم على هذه المعاني بأنها ليست للحروف بقدر
كونها إما أنها خاصة باستعمال نص معين وإما أن هذه المعاني تولدت من السياق، أو أن هذا
يرجع إلى ضعف اللغة العربية التي لم تأت لكل حرف بمعنى خاص به، أو لم تأت لكل معنى
بالحرف الذي يؤدي به، أو يكون ذلك دليلاً على ثراء اللغة وتعدد معاني ألفاظها...

لكن يلفت النظر في هذا الباب أن هناك معاني كثيرة، جئ بها لبعض الحروف أيضاً من خلال شاهد، أو مثال أو مثالين، ومات هذا المعنى لهذا الحرف فلم يعد يستعمل هذا المعنى لهذا الحرف لا في نتاج أدبي ولا في غيره.

فمثلاً الحرف " عن " قيل إنه يكون بمعنى الباء دالاً ومفيداً للاستعانة مثل : رميت عن القوس " أي بالقوس " (٢٤) وهذا استعمال ميت قديماً وحديثاً ومثل دلالتها أيضاً على الظرفية مثل : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء والثقال وانياً " أي : في حمل الأعباء الثقال وانياً (٢٥) فهذه استعمالات ميتة منذ ولادتها.

أضف إلى ذلك استعمالات القرآن الكريم لحروف الجر في معاني أصبحت مقصورة على القرآن الكريم تقريباً فقط كأنه استعمال قد انفرد به القرآن، ومات في غيره من الكلام.

فمثلاً استعمال " الباء " في معنى " عن " جاء ذلك في قوله سبحانه : " فاسأل به خبيراً " أي : فاسأل عنه " وقوله سبحانه " سأل سائل بعذاب واقع " أي : عن عذاب (٢٦).

واستعمال الحرف " عن " بمعنى " من " مثل قوله سبحانه : وهو الذي يقبل التوبة عن عباده " أي : من عباده (٢٧).

وكذلك استعمال " عن " بمعنى " بعد " في قوله سبحانه " لتركبن طبقاً عن طبق " أي بعد طبق.

واستعمال الباء بمعنى " من " في قوله سبحانه " عينا يشرب بها المقربون " أي : منها (٢٨).

فكل هذه الاستعمالات لهذه الحروف في هذه المعاني المشار إليها آنفاً، استعمالات قرآنية خاصة لأنها ليست مستعملة إلا في القرآن الكريم وتكاد تكون ميتة في غير القرآن الكريم من نصوص.

ومن ذلك استعمال " إلى " بمعنى " مع " كما في قوله سبحانه " من أنصاري إلى الله " أي مع الله (٢٩).

واستعمال " من " بمعنى " عن " كما في قوله سبحانه، قد " لنا في غفلة من هذا " أي " عن هذا (٣٠).

واستعمال " من " بمعنى " على " كما في قوله سبحانه : ونصرناه من القوم الذين كذبوا "

أى " على القوم " (٣١).

واستعمل " من " جارة في القسم مثل : **مَنْ اللهُ لأفعلن كذا** " (٣٢). أى : **يَعين اللهُ... كان**
هنا تطوراً صوتياً قد حدث في التركيب الثاني فنتج عنه التركيب الأول لكن ذلك لا يكون
إلا بكثرة الاستعمال فهل كان ذلك قبل الإسلام في مرحلة من مراحل اللغة أو في طور من
أطوارها ؟

ومن ذلك استعمال " رَبَّ " بمعنى " من " في قولهم عن الرسول الكريم " أنه كان مما يحرك
لسانه وشفهيه " أى : ربما يحرك ... " (٣٣) وذلك عند معالجته للتخيل ومع ملاحظة وجود
بحوث كثيرة حول هذا الاستعمال لإباحته (٣٤).

إلا أنه استعمال مَبْتِ في غير هذا النص.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مسألة موت استعمال لغوى، يحتم القول بموت قاعدته التي تتعلق
به، أو التي قَعْدَتْ لهذا الاستعمال هذا أمر، لكن ذلك قد يعنى ولادة استعمال آخر، تحم
كثرت، وشيوعه إيجاد قاعدة له، دعت كثرة الاستعمال إلى إيجادها والأخذ بها، وهكذا تكون
اللغة حية متجددة ولها قواعد حية متجددة أيضاً.

وقد يقول قائل إن المجامع اللغوية تنهض بمثل هذه المهمة ولست أشك في جهود المجامع
اللغوية وما قدمته للعربية، لكنني ألفت الانتباه إلى أمر خطير هو أن المجامع اللغوية عينها متجه
دائماً إلى التراث (٣٥).

فكل تركيب أو أداء - ميتاً كان أو حياً - ينظر في دراسة تسويغه وقبوله إلى التراث القديم
أولاً فإن وُجد له ما يؤيده فيها ونعمت، وإلا كان من الصعوبة تسويغه وتمريضه برغم كثرة
استعماله، ولم نرث عن المجامع حكماً واحداً يقول، ويعترف بموت شئ من التراث اللغوي أو
النحوي ألبته.

وهناك استعمالات قديمة - تكاد تكون ميتة في لغتنا التراثية - لبعض حروف الجر، لكنها
أصبحت في لغتنا المعاصرة حية في بعض مستوياتها فمثلاً استخدام بعض حروف الجر أسماء
مثل الحرف " على " الذي ورد استخدامه بمعنى " فوق " في قولهم : **بَدَتْ من عليه ...**

وفي قول الشاعر :

مخدرات من علبه بعمداتم طوؤها ...

أي من فوقه.

ونحن نقول الآن : نزل من على المنبر " وكلمني من على دابته " أي : من فوق المنبر -

ومن فوق دابته.

وقفزت القطة من على الشجرة " أي : من فوق الشجرة والنصوص المعاصرة المحتوية

مثل هذا الاستعمال ليست قليلة.

كذلك الحرف " من " يستعمل بمعنى " بدل " ومنه قوله سبحانه " أرضيتم بالحياة الدنيا

من الآخرة " أي : بدل الآخرة.

ومثله " الباء " تستعمل بمعنى " بدل " كما في قول الشاعر :

فلبت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركباناً

أي فلبت لي بلهم.

وقول الشاعر :

جارية لم تاكل المرقةا ولم تذق من البقول الفسقا

لكن استعمال الباء بمعنى بدل أكثر استراحة من استعمال من في نفس المعنى.

أما استخدام نزار قباني لحروف الجر فقد عمد فيه إلى الاستعمالات الحية في لغتنا التراثية

والمعاصرة، وباعتنا الحياة في كثير من الاستخدامات التي أوشكت على الموت بسبب قلة

استعمالها... فعلى سبيل المثال :

الكاف الجارة :

وهي حرف يفيد التشبيه والجر، ويقع أصلياً وزائداً، وبجر الظاهر فقط، وتدخل عليه

" ما " فتكفه عن العمل كثيراً، ومن القليل النادر عدم كنفها له.

ف نجد نزاراً يتزعم إلى هذا الاستعمال المشهور للكاف عند دخول " ما " عليها وهو

استعمال قد كثر استعماله في اللغة المعاصرة فصحي وعامية.

يقول نزار في لغته الشعرية :

- نحن محاصرون بالشعر ... كما أرضُ مصر تحبل بقطنها . وأرضُ الشام بقمحها ...
- نحن محكومون بالشعر، كما هولندا محكومة بالبحر، وكما قسم المهلايا محكومة بالثلج^(٣٦).

ويقول في شعره :

- ملأنا لك الأقداح يا مَنْ يحبُّ.
- سكرنا، كما الصوفيُّ بالله يسكر^(٣٧).

ويقول :

- هنا الجنس.
- ليس سوى مسلخ للنساء.
- هنا الديك يحكم وحده.
- كما الثور يحكم وحده.
- كما الحاكم الفرد في العالم العربي.
- يعني ... ويسمع وحده^(٣٨).

وفي أسلوب جميل - قل استعماله في اللغة التراثية نجد نزار قباني يدخل الكاف على الضمير المرفوع " أنت " فاصلاً بينهما بـ ما الزائدة.

وبرغم أن القدماء منعوا دخول الكاف على الضمير مثل كهن - كهو - كه - كك ...^(٣٩) إلا أن نزار استطاع أن يجد حيلة جميلة تخرجه من دائرة المنع إلى دائرة الإباحة فجاء بهلها التركيب الذي أباحه النحاة وجملة نزار بقوله في أسلوب أقرب إلى اللغة الدارجة منه إلى فصحي العصر بله التراثية.

- خليك بدائية كما أنت.

- عليك مزاجية كما أنت.

- عليك هجومية كما أنت.

- ليس لي القدرة على تغيير طبيعتك.

- أنت ملكة الفوضى، والجنون وعدم الانتماء.

- نظلي كما أنت.

- أنت البدوية التي ذهبت مع كل القبائل.

- وعادت عذراء.

- نظلي كما أنت^(٤٠).

ومعنى " كما أنت " هنا أي : على الحال التي كنت عليها أي فاستمري على الحال التي
نت عليها أو كنت عليها فلا تتغيري ...^(٤١).

والكاف عند نزار ليست ملغاة دائماً عند دخول ما عليها لأنها تعمل - كما قرر النحاة -
إذا دخلت على ما الصدرية ومدخولها كما في مثل قوله :

- مستوطنة في صوتي - كما يستوطن السكر في شرايين العنقود^(٤٢).

والكاف في بقية استعمالاتها في شعر نزار جاءت على ما قرره النحاة لها من معانٍ إلا معنى
واحد لم أجد نزاراً ميالاً إليه وهو مجيئها زائدة، فلم أعرش عند نزار لها على نماذج تؤيده.

وعليه فالحكم بموت استعمال الكاف الجارة زائدة في شعر نزار قائم وقد يعتمد إلى معظم
الشعر المعاصر، وعليه فهذا الاستعمال إن كان موجوداً في أماكن أخرى فهو حي فيها على
لغتها وللرثاء، ميت في غيرها.

ثانياً : حتى :-

- استخدم نزار " حتى " جارة للمصدر المؤول المكوّن من " أن المضمرة وجوباً بعدها
على رأى فريق من النحاة.

غير أن استخدامه لها كان، محيراً بعض الشيء، فبرغم صحة تقدير المعنى " بحيثى " على
معنى " إلى أن " إلا أن معنى حتى يقترب في سياقها من معنى " حين "، لاحظ النص الآتي :

- سأقول لك " أحبك " .

- عندما أشعر أن الأرض حتى تدور بحاجة إليك.

- وسابل القمح حتى تنضج ... بحاجة إليك.

- والفصول حتى تعاقب ... بحاجة إليك.

- والينابيع حتى تنفجر ...

- والحضارة حتى تحضر ... (٤٣).

فالحرف " حتى " في النص السابق جاء على ما قرر النحاة لها، حيث تكون جارة للمصدر
المؤول بشرط كونها أو تقديرها على معنى " إلى أن " .

وهي هنا كذلك فالمعنى : سأقول لك أحبك عندما أشعر أن الأرض إلى أن تدور في حاجة
إليك " .

لكنني أرى أن المعنى على هذا التقدير ليس في قوة المعنى الآخر الذي يقدر " حتى " بمعنى
" حين " في العبارة.

فالأرض حين تدور في حاجة إليك، أما في توقعها، وهذا مستحيل فليست في حاجة إلى
محبته، وشاعرنا يحب محبته في حال دوران الأرض - أي بحبها دوماً.

أما المعنى الأول فيرجع دوران الأرض إلى المحبوبة لأنها سبب من أسبابه ، أو على معنى
كان الأرض لكي تدور فهي محتاجة للمحبة فإذا دارت انتهت الحاجة وهذا عكس المعنى
الأول.

ومرة يستخدم " حتى " غير جارة لكنها استثنائية، وهي في سياقها هنا أقوى منها جارة،
يقول:

- مازال يكتب شعره العذري قيساً

- واليهود تسربوا لفراش ليلي العامرية.

- حتى كلاب الحى لم تنبح.

- ولم تطلق على الزاني رصاصة بندقية (٤٤).

ومرة يستخدم " حتى " جارة لكنه يحذف مجرورها، مستفيداً بذلك الحذف في خدمة
مقاصده، ومعانيه التي يريد إيصالها في قوله :

- وشجعت نهديك ... فاستكبرا.

- على الله ... حتى ... فلم يسجدوا (٤٥).

ثالثاً : الباء :-

لها معان كثيرة مستعملة في القرآن الكريم وفي غيره من النصوص، غير أن لها معاني غير
مستعملة إلا في نصوص خاصة، وهي بهذا الاستعمال ميتة خارج هذه النصوص.
أما نزار فاستخدم الباء في معاني حية كأنها جديدة ومن ذلك استخدامها بمعنى " مع " في
قوله :

- كان أخوال القتيلة يشربون الجن بالليمون.

- يصطافون في البنان.

- يرتاحون في أسوان.

أي : يشربون الجن مع الليمون، أي : مخلوطاً معه، ومرة يستخدم الباء بمعنى " في " أو
للإصاق في قوله :

- لم يبق من غرناطة.

- ومن بني الأحمر.

- وغيرَ لا غالب إلا الله.

- تلقاك بكل زاوية (٤٦).

ويستخدم الباء بمعنى " مع " أو في في قوله :

- يظل القتل على ما به.

- أجل وأكبر من قاتليه (٤٧).

وينزع إلى استخدام الباء في معنى " في " وهو استعمال ينزع إليه أهل شبه الجزيرة العربية والخليج وذلك في قوله :

- بلقيس.

- كيف تركنا في الريح.

- نرجف مثل أوراق الشجر.

....

- أتراك، ما فكرت بي .

- وأنا الذي يحتاج حبك ... مثل زينب أو عمر (٤٨).

ويقول في القصيدة نفسها مستعملاً نفس المعنى السابق :

- هل موت بلقيس.

- هو النصر الوحيد.

- بكل تاريخ العرب ؟؟ (٤٩).

- ويستخدم الباء في معنى الاستعانة في قوله :

- لا تحملني أبداً ببحر أزرق.

- أو أبيض.

- فانا بحاري ماهن سواحل (٥٠).

- ويستعمل الباء بمعنى " مع " في قوله :

- الناطق الرسمي يعلن في بلاغ لاحق.

- أن اليهود تزوجوا زوجاتنا.

- ومضوا بهن ... فبالرفاء والبنين... " (٥١).

وتجيء الباء عنده للاستعانة أيضاً في قوله :

" بالسكين " وللظرفية في قوله " بلحظة " وذلك كله في قوله :

- يا وطني الحزين.

- حوتني بلحظة.

- من شاعر يكتب شعر الحب والحنين.

- لشاعر يكتب بالسكين " (٥٢).

رابعاً :

أما الفصل بين حرف الجر ومجروره فقد أباحه كثير من النحاة، واعتبر بعضهم " لا " الفاصلة بين الجار والمجرور بمعنى " غير " أي أنها اسم مضاف لما بعده مجرور بحرف الجر، وعليه، فلا فصل بين الجار والمجرور وعليه أيضاً فالفصل عندهم لا يلغى عمل حرف الجر كما في مثل : " عما قليل ليصبحن نادمين " أي : عن قليل، فالفصل به لا كلا فصل.

وعلى هذا فكثير من النحاة يرى جواز الفصل بين الجار والمجرور به لا، أو " ما " وأن " لا " خاصة حرف باقٍ على حرفيته، لا يتأثر بالعوامل، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي، ولا يعيق عمل حرف الجر أي الاسم بعده.

وكأنه حرف مقحم بين الجار والمجرور، وأنه مع إقحامه له معنى، بخلاف كثير من الحروف المقحمة أو الألفاظ المقحمة التي قد لا يكون لها معنى تفيد (٥٣).

وقد جعل نزار قباني " لا " مقحمة ، فاصلة بين الجار ومجروره، وبين المضاف والمضاف
إليه بحيث لا تصحى العمل، وذلك حيث يقول :

- تأتون من لا جهه.

- اعني من كل الجهات (٥٤).

- ويقول :

- تبكي بصوت أزرق ... أزرق.

- يفضي إلى لا حيث شاكنا.

- يفضي إلى لا منتهى شيق (٥٥).

ويقول :

- في مدخل الحمراء ... كان لقاؤنا.

- ما أطيب اللقيا بلا ميعاد (٥٦).

ثانياً : بعض قضايا تخص الضمير :-

١ - الضمير بين وجوب الاستنار وجوازه

وقوع الضمير المنفصل المرفوع فاعلاً :-

أو تحول الضمير المستتر وجوباً إلى ضمير مستتر جوازاً :-

بما هو معروف ومستتر لدى جمهور النحاة أن مثل قول نزار :-

- هاجمي أنت ... واقحمي أنت.

- واخرقي جسدي أنت^(٥٧).

أن الضمير أنت في التراكيب الماضية يعرب توكيداً لفظياً للضمير المتصل بالفعل " هاجمي " اقحمي " " اخرقي " " فإاء المتكلم " فاعل، و " أنت " توكيد لفظي في محل رفع لها - أي إياء المتكلم، عملاً بالقاعدة الخاصة بتوكيد الضمير المرفوع المتصل بضمير رفع منفصل.

أما قول نزار بعد ذلك :

- فليس مهما أن أريح أنا^(٥٨).

فالضمير " أنا " يعرب عند جمهور النحاة أيضاً توكيداً لفظياً للضمير المرفوع المستتر وجوباً الذي هو فاعل للفعل أريح، وتقديره " أنا " .

لكن الأمر في اعتقادي ليس هكذا، فالضمير " أنا " في مثل قول نزار : " أريح أنا " ليس توكيداً لفظياً للضمير المرفوع المستكن في " أريح " وجوباً وتقديره " أنا " .

بل إن ظاهر الأمر، يقضي بجعل هذا الضمير الظاهر فاعلاً لهذا الفعل.

وبناء عليه فمثل هذا الفعل " أريح " فاعله ليس ضميراً مستتراً وجوباً، بل إن الاستنار هنا جائز وليس واجباً، وينطبق ذلك على فاعل فعل الأمر للمفرد المخاطب المذكر " اكتب أنت " " فأنت " ليست توكيداً لفظياً للضمير المستكن في " اكتب " وتقديره " أنت "، وكذلك فاعل الفعل المضارع " نكتب " أو " تكتب "، أو " اكتب " مثلاً.

ومن غاذج ورود الضمير المستتر وجوباً قوله :

- تحركي خطوة ... يا أنصاف عاشقة.

- فلا أريد أنا أنصاف عشاق^(٥٩).

وقوله :

- وأمشي ... أنا في ربة الشمس خنجر.

- وأصرخ يا أرض الحرافات اجلي.

- لعل مسيحاً ثانياً ... سوف يظهر^(٦٠).

وقوله :

- بلقيس.

- متبحون حتى العظم.

- والأولاد لا يلرون ما يجري...

- ولا أدري أنا ... ماذا أقول؟^(٦١).

- ها نحن نسال يا حيية ...

- إن كان هذا القيرُ قيرك أنت.

- أم قير العروبة...^(٦٢).

وقوله :

- أشعر بحاجة، يا حبيبي.

- لقراءة آخر قصيدة حب كتبتها.

- قبل أن تصبحي آخر النساء.

- وأصبح أنا ...

- آخر حيوان يقرض الشعر^(٦٣).

وقوله :

- عندما تجلسين على المقعد الأخضر.

- ويقرّر جسمك أن يلقي قصيدته.

- أستقبل أنا من الكلام^(٦٤).

ويؤكد مقولتي أن نزاراً قصد إظهار الضمير الواجب الاستار، يؤكد هذا نشره كما أكلها شعره.

فإذا كان الشعر مخصوصاً بالضرورة، وهو منها وهي منه، فالنثر مجال الالتزام والاختيار فإذا أظهر نزار الفاعل الواجب الاستار في النثر فهذا دليل على أنه يقصد ذلك قصداً، كأنه يرى صحة جواز استار الضمير مع المضارع الذي للمتكلم والأمر الذي للمفرد المخاطب، وليس وجوب استاره انظر إلى قوله :

" بلادنا مجموعة كلمات جميلة، كلمة منك، وكلمة مني، قشة تحملها أنت، وقشة أحملها أنا... وهكذا يُصنع الربيع " ^(٦٥).

وفي مقال وحديث آخر له يقول :

" كيف يمكنني أن أكون موضوعياً حين أكون أنا الموضوع ؟ " ^(٦٦).

" وكيف يمكن أن أحدثكم عن مساحة جرحي حين أكون أنا الجرح ؟ " ^(٦٧).

وفي موضوع آخر يقول :

" وكما يجلس طفل على حافة بركة ... ينتظر قدوم السمك، أجلس أنا على حافة الورقة،

أراقب ارتعاش خيط الصتارة ... " ^(٦٨).

ويقول في موضوع آخر :

" إذن فأنا في كتاباتي لا أدعي أنني مبعوث سماوي لأحرر المرأة، وما فعلته أنا، وما فعله

غدي، لم يكن سوى ثورة صغيرة على نظام حجري سلطوي، يحتاج إلى ألوف الثورات .. !!

وبرغم أن عامة النحاة قد أجمعوا على أن من مواضع وجوب استار الضمير أربعة، وأوصلها بعضهم إلى تسعة منها : فاعل فعل الأمر للمفرد والمخاطب مثل اكتب وفاعل الفعل المضارع للمفرد المتكلم " اكتب " والجمع نكتب أو فاعل الفعل المضارع البدوء بقاء الخطاب للواحد تكتب وأجمعوا على أنه إذا ذكر هذا الفاعل الضمير وظهر فهو ليس فاعلاً، بل هو توكيد لفظي للفاعل المستتر وجوباً في هذا الفعل فقوله سبحانه : وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة^(٦٩) تعرب أنت : توكيداً لفظياً للضمير المستتر وجوباً في " اسكن " والتقدير : اسكن أنت أنت^(٧٠).

والسبب في ذلك عند عامة النحاة أننا لا نستطيع إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير المستكن في المواضع الماضية، ولذلك وجب استار الضمير أما الضمير الفاعل للفعل الماضي " يكتب " مثلاً فهو مستتر جوازاً لصحة ظهور هذا الضمير، وصحة إحلال اسم ظاهر محله. حيث يصح أن نقول : كتب هو - وكتب محمدٌ ويكتب هو ويكتب محمدٌ وهكذا ...

هذا ما قرره النحاة وأجمعوا عليه.

أما القول الذي أرتضيه في مثل هذه المواضع فهو أن هذه المواضع ينبغي ألا يحكم عليها بأنها من مواضع وجوب استار الضمير، بل هي من مواضع جواز استار الضمير، ذلك لورود هذا الضمير ظاهراً في بعض التراكيب.

أما القول بأن هذا الضمير إذا ظهر فليس هو المقصود وإنما هو توكيد للضمير المستتر وجوباً، بسبب عدم قدرتنا على إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير، فهو قول لا تسنده النصوص الكثيرة التي ظهر فيها الضمير في مثل هذه المواضع وليس مهماً التمسك بالقول الذي يوجب حتمية صحة إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير، فما قيمة ذلك؟ وما أهميته في فهم التراكيب؟ وما العلاقة بين الاسم الظاهر وبين الضمير في مثل هذه المواضع؟

إن الربط بين الضمير والاسم الظاهر في مثل هذه المواضع يُعدّ تكلفاً لا داعي له، ولا يفيد المتكلم في شيء وهو نحو ميت لأمثلة وغاذج لكلام حي، وهذا شيء غريب. !!

لأن المتكلم يتعامل - غالباً - مع ظاهر التراكيب وليس مع منطوق القواعد وفلسفتها، وتحكم صناعتها رغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة.

فالفراض إحلال اسم ظاهر محل هذه الضمائر ليس له ما يبرره، لا من قياس صحيح ولا من سماع كثير لقولهم: إن "أكتب" لأعلها ضمير مستتر وجوباً لا يجوز إظهاره لأنه لا يجوز إحلال اسم ظاهر محله قول يقضي بأن يكون الفاعل في جميع تراكيب اللغة اسماً ظاهراً، وكأن ورود الفاعل ضميراً ليس إلا قياساً على وروده اسماً ظاهراً وهذا قياس غريب؛ لأن الفاعل يجيء اسم موصول، ويجيء اسم استفهام، ويجيء مصدراً مؤولاً، ويجيء جملة، وهو كل ما يمكن أن يحكم عليه حقيقة أو مجازاً بأنه فعل الفعل أو اتصف به بتأويل، وبغير تأويل.

وما الفائدة التي سيجنيها السياق من افتراض كون فاعل فعل الأمر للمفرد المخاطب هو ضمير مستتر وجوباً تقديره "أنت" وإذا ظهرت "أنت" أو ذكرت في التركيب - لأي غرض - فهي ليست الفاعل بل هي توكيد لفظي لـ "أنت" المستتر وجوباً؟!!!
وكذلك نحن، أو أنا، أو أنت مع بقية المواضع التي أشار إليها النحاة ...

إن السياق، والسماع والتكلم عناصر مهمة يحكم إليها في كون هذا الضمير البارز هو الفاعل حقيقة وإنه ليس توكيداً لضمير مشابه له مستتر ذلك لأن ظهور مثل هذا الضمير يُنظر القول بوجوب استارته.

وقد ورد السماع الكثير بظهوره قديماً، وحديثاً.

وفي اعتقادي أيضاً أن من حق النحاة أن يقولوا بوجوب استار الضمير في المواضع التي لم يظهر فيها هذا الضمير البتة.

فكل موضع لا يظهر فيه هذا الضمير البتة، فهو مستتر وجوباً، فإن ظهر فهو مستتر جوازاً عند ظهوره وعدم ظهوره، فالعبرة عندي بظهور الضمير أو عدم ظهوره وليست بإمكان إحلال اسم ظاهره محله.

ويستوي في ذلك فاعل الفعل "الماضي" "كتب" مثلاً وفاعل فعل الأمر "اكتب" أو فاعل الفعل المضارع "نكتب" أو "تكتب" أو "اكتب" فجميع هذه الأفعال، وما يناظرها لأعلها ضمير مستتر جوازاً عند عدم ظهوره وإن ظهر فهو فاعل، وليس توكيداً لفظياً لضمير مستتر وجوباً بعدها.

فالعبرة كما أسلفت ليست بإمكان إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير أو عدم إمكان

إحلال اسم ظاهر بل العبرة في ظهور هذا الضمير أو عدم ظهوره فإن توافرت لدينا نصورة
ظهر فيها هذا الضمير بعد الأفعال، فهو الفاعل، وبناءً عليه فعدم ظهوره في نصوص أخرى
يعني أنه مستتر جوازاً.

ولا داعي إذن من الفراض كون هذا الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً، وأنه عند ظهوره
لا يعامل على أنه فاعل فعله الذي معه ويعامل على أنه توكيد لفظي لضمير مستتر وجوباً قبل
هذا الضمير البارز.

فكل هذا لا يفيد نحو اللغة في شيء، ولا يعطي المتصلين بلغتنا، أو قواعد لغتنا صورة
مشرفة^(٧١) لأن ما لا يفيد نحو اللغة هو نحو ميت وليس حياً، ونحن نسعى لإيجاد نحو حرمي
يوأكب لغتنا الحية المتجددة.

ومما يجدر ذكره هنا أن النحاة نسوا أمرين مهمين خاصين بظهور الضمير المنفصل الذي
لرفع بعد الأفعال سألقة الذكر.

الأول : أن إصرار النحاة على إعراب هذا الضمير توكيداً لفظياً للضمير المحذوف يوقع في
محذور مهم هو أنهم منعوا حذف المؤكد؛ لأن القول بتوكيده ينافي القول بحذفه إذا إنه كيف
يكون مؤكداً وهو محذوف !!؟

الثاني : أن النحاة يربطون بين إعراب هذا الضمير فاعلاً، وبين إحلال اسم ظاهر محل،
فإن صح إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير أعرب فاعلاً وإن لم يصح أعرب توكيداً لفظياً
لضمير مماثل له مستتر وجوباً.

هذا ما قالوه، لكنهم نسوا أن الضمير المستتر وجوباً الذي أعربوه فاعلاً لا يمكن إحلال
اسم ظاهر محله، وعلى هذا فاستحالة إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير لا تزال قائمة، سواء
كان مستتراً، أم ظاهراً.

وبمناسبة ذكر الضمير الظاهر أشير إلى أن ضمير الرفع البارز المتصل بفعل الأمر للمخاطب
المتى والجمع بنوعيه، يُعد بارزاً وجوباً، ومع أنه بارز وجوباً إلا أنه لا يمكن إحلال اسم ظاهر
محله على أي حال، لأننا - بناءً على قولهم - لا نستطيع أن نقول : اكتبنا محمدان - بإعراب
محمدان " فاعلاً فهذا يجعلنا نقع في محظورين عندهم، المحظور الأول تعدد الفاعل لفعل واحد،

والثاني، وإعراب محمدان فاعلاً وهي أقرب إلى المنادى منها إلى الفاعل، وذلك عند إعراب ألف الاثنين فاعلاً وليس علامة تشبية !!

إذن لمسألة الربط بين استار الضمير وصلاحيه إحلال اسم ظاهر محله يكون فاعلاً أمر ليس دقيقاً، وهو أمر أصر عليه صنّاع القواعد رغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة من حيث الشكل دون مراعاة لواقع اللغة التي لم تمنع ظهور الضمير بعد فعل الأمر الذي للواحد المخاطب، وإعرابه فاعلاً.

ركما قلت فيما مضى إن القول بإعراب هذا الضمير فاعلاً يريح من عنت أمور كثيرة، ويناسب ظاهر اللغة، وواقعا وإن كان يخالف تحكّم قواعد فيها بعض من تصور.

وهذا التصور يمكن تداركه عند فك الارتباطات الواهية التي صُنعت لتقوي قواعد لا تراعي طبيعة اللغة التي انطلقت منها.

ويبدو أنها لم تنطلق من واقع اللغة، بقدر انطلاقها من عقلية صنّاعها، ومن افتراضاتهم، ومحاولاتهم ربطوا بجاد صلات بين أمور ليس من صاخ اللغة ربطها ببعضها.

ب - النيابة بين الضمائر :

ومما وردت فيه النيابة - نيابة الضمائر بعضها عن بعض - نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر، حيث نابت " أنت " عن " الكاف " عند وقوع أنت بعد " غير " بدل أن يقول : غيرك وذلك في قول نزار :

- إنني أكتب من داخل موتي.

- أين أنت الآن ... يا مَنْ لم أجد في هذه الغابة.

- صدراً يحتويني ... غير أنت (٧٢).

- ومما وردت فيه النيابة في نثر نزار قوله :

- " لا أبحث عن بديل لبيروت لأنه لا بديل لبيروت سوى هي (٧٣) .

فقال - في النثر - " سوى هي " بدلاً من " سواها " كأنه أحس أن ضمير الفصل " هي " الذي هو للرفع أقوى، وأكد في نقل مشاعر تعلقه ببيروت من ضمير الخفض المعادل له الها في " سواها " .

وقد مر بنا أن الأستاذ عباس حسن رحمه الله قد ذكر أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب أو الجر يقتصر فيها على السماع ثم ذكر أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر في مثل : ما أنا كَأنت، ولا أنت كأنا فيها قبح، وعلل سبب القبح بقوله : والقبح هنا هو بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر " وذكر مثلاً لنيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب في قوله : " يا أنت " ووصفه بالشلوذ، وذكر بعضاً من شاهد قديم ووصفه بالضرورة الشعرية لإقامة الوزن...

وكل ذلك - في رأي - بسبب عدم ورود ذلك عن العرب فلو وردت شواهد كثيرة، أو كان بعض النحاة نص على صحة ذلك، لكان ذلك مقبولاً، وصُنعت له الشواهد، وحُشِدَت له الأدلة لتقويته، وتسويغه وقد فات أوان ذلك في رأي المتمسكين بالقديم فماذا في كل نتاج الشعري الذي جاء بعد هذا الأوان الذي فات ؟ أمحكّم عليه بالخطأ واللحن أم نعلب النظر في مجموع قواعد النحو ؟ لإصلاح ما فيها ومحاولة جعلها أكثر مرونة؛ لاستيعاب محتوى

هذا النتاج الشعري الذي هو الآن يعد جزءاً من تراث الأمة ينبغي عدم ازدرائه أو النيل منه،
أو من بعضه.

وإذا عُذنا إلى عبارة نزار قباني وهي قوله : ... فليست أنا لوجدنا أن هذا التعبير ليس
مألوفاً لدى الكثيرين بل إن الجملة الموافقة للقواعد المناظرة هذه الجملة هي " فليست إياي "
وهي أيضاً ليست من العبارات أو التراكيب المألوفة برغم مجيئها على مقتضى القواعد،
والجمل التي جاءت على مقتضى القواعد وهي غير مألوفة ليست قليلة في هذا الباب.

فمثلاً قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

جاء فيه " ليسي " حيث اتصل الضمير ياء المتكلم بالفعل " ليس " وقد أشار النحاة إلى
جواز الأمرين الاتصال والانفصال.

لكن السؤال هو مَنْ يقبل ويستطيع جملة ليس أو ليس إياي !!؟

أليس فيها من القبح ما في استقبحهم : ما أنت كأنا ولا أنا كأنت !!؟

وفي اعتقادي أن سبب الاستقبح وعدم الاستساغة هو بسبب عدم كثرة الاستعمال في
القديم والحديث لهذه الأساليب أو التراكيب إذ إن كثرة استعمالها وشيوعها تعد نوعاً من
وسائل تسويقها، وجعلها أكثر قبولاً سواء كانت لها سند من سماع أو من قياس أم لم يكن له
سند.

ويصدق هذا على النصوص القديمة، أو النصوص المعاصرة وإذا عدنا إلى شعر نزار لوجدنا
أن كثيراً مما يمكن اعتباره مخالفاً للقواعد يعد - في نظري - مقبولاً مستساغاً بسبب كثرة
شيوعه وانتشاره على ألسنة الخاصة والعامة، في عصرنا الحاضر خاصة.

فالأخوة تجب في عباراتهم مثل قول نزار السابق :

" أما هذا الكلام فليست أنا الذي يقوله "

والعامة يقولون : " الكلام ده مش أنا اللي بقوله "

لكن الملاحظ أن العبارة الأولى تغير فيها موقع ووظيفة الضمير تغيراً كاملاً، حيث

أصبحت وظيفة الضمير هنا " أنا " من كونها عبراً للناسخ " ليس " إلى وظيفة أخرى هي أنها
تؤكد لفظي للقاء في " لست " أما الحبر فهو الاسم الموصول " الذي " .

وبهذه المناسبة، أشير إلى أنه من الممكن أن يكون نزار قباني قصد هذا التركيب السليم
فصلنا موقع عناصره، حيث يحتمل أن يكون نزار قد قصد من قوله :
" إذا تخلت عن عشقي ... فلست أنا " .

يحتمل أنه أراد أن يقول : فلست أنا نزاراً أو فلست أنا الذي يتخلى عن عشقه أو غير
ذلك ...

وكل ذلك يحتمله السياق، ولا يرفضه، ويؤيد هذه الاحتمالات كلها السياق الذي وردت
فيه عبارة نزار : " فلست أنا " التي وردت في قوله :

- يعانق الشرق أشعاري ... ويلعنها.

- فالف شكر لمن أطرى ومن لعنا.

- فكل مذبوحة دافعت عن دمها.

- وكل نهدي ... أنا أيدت ثورته.

- وما ترددت في أن أدفع الثمن.

- أنا مع الحب حتى حين يقتلني.

- إذا تخلت عن عشقي ... فلست أنا (٧٤).

ومن النيابة أيضاً :-

- مواقع مختلفة للضمير في شعر نزار :-

لجما مضى أشرنا إلى حالات ومواقع للضمير في شعر نزار، وكان منها ما وافق فيه شعر
نزار قواعد النحو وكان منها غير ذلك، حيث شغل الضمير مواقع وظيفية نحوية لم يشتر إليها
النحاة أو لم يرضوا عنها.

وما يندرج تحت هذا أيضاً :-

وقوع ضمير الرفع المنفصل خبراً للناسخ الذي ينصب الخبر أي : وقوع ضمير الرفع في
موقع ضمير النصب :
وذلك في قوله :

- إذا تخلفت عن عشقي فليست أنا (٧٥).

فقوله : ... فليست أنا جاء فيه ضمير الرفع المنفصل " أنا " خبراً للناسخ " ليس "، ومعلوم
أن ليس تنصب الخبر، وعلى هذا فكان ينبغي أن يجيء هنا ضميراً للنصب هو إياي "، إلا أنه
لم يأت ضمير الرفع عن ضمير النصب في هذا الموضع.

لكن هل ورد ما يناظر قول نزار : " فليست أنا " أو : " فليست إياي " ؟

إن الأقرب إلى القبول في اعتقادي هو قول : " فليست أنا " برغم مجيئه مخالفاً لقاعدة نوع
الضمير - للرفع أو للنصب ومخالفاً لقاعدة اتصال الضمير وانفصاله.

لقد ذكر النحاة أنه إذا كان خبر كان أو أخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله،
واختلف في المختار منها، فاختر ابن مالك الاتصال قائلاً في ألفيته :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تآتى أن يجيء المتصل

وقال :

رصل أو افصل هاءً سنيه وما أشبهه ، في كُتبه الخُلف اتسمى

لكن نيوبه وآخرون اختاروا الانفصال، نحو : كنتُ إياه وقد ذكر كثير من المحققين أن
الاتصال والانفصال جائزان صحيحان وإردان عن العرب كثيراً ومن ذلك قول عمر بن أبي
ربيع المخزومي :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يضر^(٧٦)

وقول الآخر :

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيباً

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد :

" إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله "

ومنه قول رؤية :

عددت قومي كعديد الطيبي إذ ذهب القوم الكرام ليسي (٧٧)

وإذا عدنا إلى قول نزار : فليست أنا " لوجدناه قد استعمل ضميراً للرفع منفصلاً من للمتكلم المفرد " أنا " وهو ضمير من اثني عشر ضميراً لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، فإنما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب "

قال عباس حسن : في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها لقبح وقعها على السمع، فمن النيابة عن ضمير الجر قولهم : ما أنا كأت، ولا أنت كأنا " والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر، ومن النيابة الشاذة أيضاً قولهم : يا أنت ... ياليتني وهما مخلو بمنزلة " وقد عُدَّ الأخير من ضرورات الشعر؛ لأنه عطف الضمير " هما " (٧٨) وهو ضمير للرفع على ياء المتكلم وهي للنصب في ليتني.

ومن أجل درء شبهة وجود تناقض في كلام النحاة وقواعد الضمير، نص النحاة على أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر جائزة وكثيرة في باب التوكيد.

مثل ما مضى ذكره وكقولهم : سمعتك أنت تخطب، ومررت بك أنت، وقد نص النحاة على أنه استعمال قياسي (٧٩).

ومن المواضع التي تشبه ما مضى قول نزار :

- فالشاعر المشهور ليس أنا (٨٠).

حيث ناب ضمير الرفع " أنا " وهو هنا خيراً للناسخ ليس، ناب عن ضمير النصب " إياي " لأن تقدير الكلام هو : فالشاعر المشهور " ليس هو إياي " فحذف اسم " ليس " ثم أناب ضمير الرفع " أنا " مناب ضمير النصب.

ج- الفصل بين الضميرين المتماثلين :-

يرى النحاة أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فنقول الدرهم : أعطيتكه - وأعطيتيه، بتقديم الكاف، والياء على الهاء لأنها أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا نقول : أعطيتهوك - ولا أعطيتهوني وأجازة قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - ض - أراهمني الباطل شيطاناً " فإن فصل بينهما جاز تقديم أي منهما " غير أن الغريب أن نجد لغتنا المعاصرة في مستوى من مستوياتها تنزع إلى ما منعه جمهور النحاة وأجازة فريق قليل منهم.

فمثلاً نرى في عامتنا المصرية من يقول : " أعطيتهولك " بزيادة لام قبل الكاف أي :

أعطته لك ...

وهذا يعني موت الاستعمال الذي فرضه النحاة بقاعدته، واستيقاظ وبعث الاستعمال الآخر الذي أجازته قليل من النحاة، وليس مهماً حتمية تواجد هذا الاستعمال حياً في اللغة الفصيحة.

إن المهم هو التأكيد على فكرة عدم الحكم بموت كل النحر بكل قواعده فنحن نلاحظ أن ما من قاعدة تموت في اللغة الفصيحة إلا وتبعث في اللغة العامية أو غيرها من مستويات الكلام ؛ وما من قاعدة قديمة يقل استعمالها حتى تموت إلا ونجدها قد بعثت في بعض مستويات الكلام في بعض العصور والأماكن.

د - نداء الضمير :-

جاء في شرح التصريح على التوضيح : أن نداء الضمير شاذ، وظاهر ذكر المصنف له في عداد هذه الكلمات أنه مطرد، ولكن قصره ابن عصفور على أنشتر، واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة بالأقوال حينئذ ثلاثة، ومحل الخلاف هو ضمير المخاطب خصيصاً^(٨١).

وضمير المخاطب يأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، فمن الأول قولهم :

" يا إياك قد كفتك "

والثاني : نحو قول الآخر :

يا أبحر بن أبحر يا أننا أنت الذي طلقت عام جمعنا

وقد أحسن الله وقد أسأتنا (٨٢).

قال الشيخ خالد : وأنت الأول منادى، وكان القياس أن يقول : يا إياك؛ لأنه مفعول حُذِفَ عامله، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، أو لأنه لما اطرَد مجيئه بلفظ الرفع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع (٨٣).

- لكن بعضاً آخر من النحاة يؤكد على صحة نداء ضمير المخاطب قائلاً : والذي يدل على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب : يا إياك، لما كان المنادى منصوباً وكثراً عنه أتوا بضمير المنصوب على ما استدل به سيويه (٨٤).

وقد قالوا : يا أنت أيضاً، فكتوا عنه بضمير الرفع، نظراً إلى اللفظ، كما قالوا يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ.

وقد استدل مَنْ وافق على نداء ضمير المخاطب بقول الشاعر :

يا أنت يا خير الدعاة للهدى ليك داعياً لنا وهادياً (٨٥)

أما المانعون نداء الضمير مخاطباً وغير مخاطب من ضمير الغيبة، والحضور - التكلم - فيرون أن قولهم " يا إياك " هو تقديره : يا إياك أعني. بتقدير فعل على باب الاشتغال، ونصبت إياك لأنها مضافة ولم تنصب " أنت " لأنها مفردة (٨٦).

وقد حدد هؤلاء المانعون مجموعة من الأسماء لا تصلح لأن تكون منادى ومن هذه الأسماء التي لا تصلح للنداء :

- ١- اسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب، لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة، فلا تقول : يا ذلك - يا ذاك، يا هذاك - عند الجمع بين الهاء والكاف.
- ٢- وكل اسم أضيف لضمير المخاطب لا يصلح لأن يكون منادى مثل : يا صديقك.
- ٣- وضمائر التكلم، والغيب مثل : يا أنا، يا هو وما يتفرع عنها من مذكر ومؤنث

أما نزار قباني فقد نادى الضمير المخاطب ونادى ضمير المتكلم في الشعر وفي غير الشعر فقال :

* حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعني يا أنا * (٨٨)

وذلك في معرض حديثه عن عشق الشعراء وعشق الصوفية قائل : * بين العشق والصوفية نقاط التقاء كثيرة ... والعاشق الكبير ينتهي في آخر الأمر إلى متصوف كبير *.

وإذا كانت غاية المتصوف هي الفناء في ذات الله والحلول فيه، فإن غاية العاشق هي الفناء في ذات المعشوق والحلول فيه، حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعني يا أنا * (٨٩).

ويقول نزار عقب ذلك : وإذا درسنا بدقة مفردات كبار المتصوفة، كالتفري وأبي العتاهية، وجلال الدين الرومي، ومحي الدين بن عربي، ورابعة العدوية لاحظنا الشبه الكبير بينهما وبين مفردات الصوفية (٩٠).

فكل واحد يعشق بطريقته.

وكان نزار قباني برغبته القوية في التجديد، يريد من خلال إبراز الصلة والعلاقة القوية بين الشعراء والمتصوفين يريد أيضاً إطلاق الحرية للمتحدث أن يستخدم من لنته كل التراكيب المتاحة والتي أباحها النحاة القدامى، وأن يستخدم كل تركيب يخدم فكرة المثقفين والمفكرين والمبدعين في نقل فكرهم وثقافتهم، سواء أباحه النحاة القدامى أم لم يبيحوه.

ولقد رأينا نزار قباني ناجحاً نجاحاً ملحوظاً في استخدامه لنداء ضمير المخاطب وضمير المتكلم لشرح امتزاج علاقة الشعراء بالمتصوفة.

ولخص هذا الامتزاج، وهذا التداخل والتشابه باستخدامه لهذا التركيب الذي جاء على غير ما يريد النحاة القدامى : حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعني يا أنا *.

وقد وقع في شعر نزار قباني نداء الضمير المفرد والمخاطب وذلك في قصيدة * القرار * في

قوله :

- يا أنت ... يا سلطانتي ومليكتي.

- واني أحبك ... دون أدنى تحفظ.

- وأعيش فيك ولادتي ... ودماري^(١١).

إن نداء نزار للضمير هنا - ضمير الرفع المنفصل " أنت " هو بمثابة إحياء لاستعمال قديم جداً لم يبق منه إلا إشارات النحاة له بأنه ليس فصيحاً، لقلة استعماله أيامهم.

إن مهمة الشعراء - أمثال نزار - القيام بمثل هذه المهمة، مهمة بعث الاستعمالات التي يحتاجون إليها سواء كانت مما وافقت قواعد النحاة أم كانت مما خالف قواعدهم.

« أل » الموصولة :-

وردت " أل الموصولة " في شعر نزار في مواضع متعددة وجاءت في مواضعها من شعره على ما قرره النحاة القدامى، وعلى غير ما قرروه لها.

فقد ذكر النحاة أن " أل الموصولة " لا تتوصل إلا بصفة صريحة وهي عندهم : اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة ورفض البصريون دخول أل الموصولة على الصفة المشبهة لضعف شبهها بالفعل، وأجازه الكوفيون^(٩٣).

واشترط النحاة في اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة الدلالة على التجدد والحدوث لكي تكون هذه الصفات صالحة لدخول " أل " عليها، فإن لم تدل على التجدد والحدوث كانت " أل " فيها هي " أل " التعريفية أو التي للعهد^(٩٣).

أما وصل " أل الموصولة " بالفعل المضارع فشاذاً، وجَعَلَهُ ابن مالك نادراً وجعله منه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الرُّضَى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل^(٩٤)

ومن الضرورة أيضاً دخول " أل " على الجملة، الاسمية أو الظرف ومن ذلك قول الشاعر :

من القوم الرسولُ اللهُ منهم لهم دانت رقاب بني معد^(٩٥)

فلفظة " الرضى " هي عبارة عن " أل " التي بمعنى " الذي " اسم موصول داخل على " رُضَى " الفعل المضارع، وكان الكلام هو :

ما أنت بالحكم الذي رُضى حكومته ... " (٩٦).

وكذلك " الرسول اللهُ منهم " مؤداها : القوم الذين رسول اللهُ منهم ... "

وفي بقية مواضع مجيئها في شعر ذي الحِرَقِ الطُّهَوِي هي قوله : " ... الحمار الجَدْعُ " أي : الحمار الذي يُجَدْعُ .

و * ... بالشبهة المتفصع * أي : الشبهة الذي يتفصع * (١٧)

ومن رفض دخول * ال * على المضارع ؛ لأن ذلك فاش في العربية روى الأبيات خالفاً
من الفعل حيث حول الجذع إلى المجدع وحول المتفصع إلى * المتفصع * .

والشعر العربي حمل إلينا مواضع أخرى لدخول * ال الموصولة * منها دخولها على الظرف
في قول الشاعر :

ومن لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة (١٨)

فقوله * المعه * أي : الذي معه * .

أما نزار قباني فقد أدخل ال الموصولة على الفعل الماضي، ورغم أن كثيراً من النحاة رفض
دخولها على المضارع، ورفضه للماضي أولى وأكثر، أما نزار فلم يرفض هذا كله بل قبله كل
وزاد عليه :-

قال نزار قباني :

- ما للدمشقية الكانت حبيبتا .

- لا تذكر الان طعم القبله الأولى (١٩) .

فقوله : * الكانت * أي : التي كانت حبيبتا وكان نزاراً يريد أن يقول للنحاة : إن اللغة
والشعر يقبلان دخول * ال * الموصولة على الفعل مضارعاً كان أم ماضياً، واللغة الشعرية
عند نزار تقبل دخول ال الموصولة على الحرف أيضاً، مثل دخولها على الحرف * من * في
قوله :

- يا وطني .

- يا أيها الضائع في الزمان والمكان .

- والباحث في منازل الغربان .

- عن سقف وعن سرير .

- لقد كبرنا واكتشفنا لعبة التروير .

- فالوطن المن أجله مات صلاح الدين.

- يأكله الجائع في سهوله.

- كعلبة السردين.

- والوطن المن أجله قد غتت الخيول في حطين.

- يلعه الإنسان في سهولة.

- كقرص إسبرين (١٠٠).

فنحن نلاحظ أن " نزاراً " قد أدخل الـ الموصولة على " من " حرف الجر، برغم منع النحاة لذلك وعدم موافقتهم عليه.

وكان نزاراً يريد الإشارة إلى أمر آخر مضافاً إلى ما مضى، وهو التأكيد على صحة قول من قال إن الـ الموصولة اسم، وليست حرفاً، لأنها هنا دخلت على حرف ودخولها على حرف يعني أنها اسم لأن حرف الجر بعدها له مجروره وهو ومجروره شبه جملة صلة الاسم الموصول " الـ " .

وليس هذا فقط، بل إن نزاراً كأنه كان ينادي بإطلاق دخول الـ الموصولة على كل لفظة تقبلها ويقبلها السياق، وتأكيدها لهجته الشامية التي تُدخل " الـ " الموصولة مطلقاً على جميع الألفاظ حرفية، واسمية، جامدة ومشتقة، اسمية وفعلية ماضية ومضارعة، وسواء كان الفعل تاماً أم ناقصاً ناسخاً ومن دخولها على الفعل الناسخ قوله : " الكان " في قوله في أخيه الأمير الدمشقي توفيق القباني :

- سأخبركم عن أميري الجميل.

- عن الكان مثل المرايا نقاء، ومثل السنابل طولاً .

- ومثل النخيل ... " (١٠١) .

لقوله : " عن الكان " تعني : عن الذي كان مثل المرايا ...

رابعاً :

النفي -

تحدث د. إبراهيم أنيس عن نوع من أنواع النفي أطلق عليه " نفي المنطقة " وهو نوع من أنواع النفي قد يختلف عما عند النحاة واللغويين؛ لأن اللغة لا تسير دائماً على كل ما وضعه المنطقة والرياضيون؛ لأن للغة منطقتها الخاص بها، ووسائلها الخاصة بها للتعبير.

لكن هناك قدراً لا بأس به اتفقت فيه اللغة مع ما قرره أهل المنطق، قديماً وحديثاً.

فالمناطق يتحدثون عن المحصل والمعدل، ويعنون بهذين الاصطلاحين أمراً يشبه ما بينه اللغوي حين يعالج الثابت والمنفي، وقد ولد لنا المنطقة في اللغة العربية كلمات معدولة مثل: اللا فرس، اللا إنسان، اللا معدني، الآسلكي... الخ " مما لا عهد للعربية به، لكنه ينسجم مع قواعد أهل المنطق التي منها : " تقابل المتاقضين " ويكون ذلك بين لفظين أحدهما ثابت والآخر منفي " محصل ومعدل " مثل عالم، ولا عالم، نباتي ولا نباتي^(١٠٢).

ومن هذا " النفي المنطقي " الذي أورده د. إبراهيم أنيس قول نزار :-

... ..

- مذ كنت غلاماً.

- أحمل الرمل على ظهري.

- وألقيه ببحر اللا نهاية^(١٠٣).

وقوله : أنا لا أسكن في أي مكان.

- إن عنواني هو اللا منتظر^(١٠٤).

وقوله : كيف أصور هذا العصر اللا معقول ؟

- نسيت الوصفا^(١٠٥).

وقوله : كيف سأوقف هذا اللا قومي.

- وهذا الفكر التجزيئي^(١٠٦).

وقوله : في زمن الملا كتابة

- لا أدري ماذا أكتب إليك ؟

- وفي زمن اللا حوار ...

وقوله :

- في هذا الزمن اللا معقول.

- لا بُدُّ لنا.

- لا بُدُّ لنا من قتل الغول (١٠٧).

- وقوله : - غيري الموضوع يا سيدتي.

- غيري هذا الحديث اللا أبالي.

- فما يقتلني إلا الغباء ... (١٠٨).

- وقوله : - فاجأني سؤالها الآتي.

- من المجهول واللا منتظر (١٠٩).

- وقوله : - وأصبح الشعر به.

- قصيدة من الخشب.

- في زمن اللا عشق ... واللا حلم، واللا بحر (١١٠).

- وقوله : - سأترك هذا المكان إليك.

- لكي أتأثر في اللا مكان.

- وأكسر هذا الزمان المدور (١١١).

إن نزاراً قد استخدم نفسي المنطقة كما أسماء د. أنيس ومن خلاله أحيما استعمالاً
وتراكيب لا عهد للعرب القديم بها، وكأنها كانت ميتة عند عامة العرب القدماء إلا القليل
منهم بل إنه يستخدم تراكيب تكاد تكون خاصة به مثل قوله :

اللا أبالي فهو تركيب مكون من أل + لا النافية + أبالي فعل مضارع.

كأنه بالغ في استخدام إدخال " أل " الموصولة على الفعل المضارع، حيث أصبحت شائعة
عادياً، وأصبحت جزءاً منه وتطور لديه ذلك فأباح لنفسه الفصل بين " أل " والفعل بـ " لا "،
النافية، وهذا استخدام خاص بنزار يكاد ينفرد به وهو ميت في غير نتاج نزار الأديبي.

وتفصله ...

لقد حاولت في الصفحات الماضية الرد على كل من يدعي موت النحو العربي جملة وتفصيلاً، بأن ذلك مستحيل، وغير مقبول لا من حيث النظر، ولا من حيث التطبيق الفعلي الواقعي.

وحاولت البحث عن القول الموضوعي في ذلك مؤيداً إياه بنماذج كنت أتمنى أن تكون شاملة لجميع أبواب النحو تبحث عن كل جزئية ميتة فيه؛ ليقال إن قليلاً من قواعد النحو تعد ميتة، وكذلك استعمالاتها.

لكن كثيراً من قواعد حية، واستعمالاتها حية.

ثم إن كثيراً من الاستعمالات التي نعتقد أنها ميتة تمر بمراحل بعث فنجد بعض الشعراء يروقيهم أن يعيشوا فيها الحياة، فيجملونها إلى الشعراء فتلقى القبول والانتشار وكثرة الاستعمال فتعود إليها الحياة، ومن هؤلاء الشعراء نزار قباني.

لا فرق في ذلك بين القواعد المستدة إلى الضرورات أو المستدة إلى الشائع - فديماً - على السنة الخاصة والعامة.

إننا مطالبون دائماً بإعادة صياغة قواعد النحو العربي، غير مهملين لقواعده التي تمثل استعمالات قديمة، وغير مهملين للغتنا المعاصرة، حتى لا نقع فيما رفضناه من نحائنا القدامى - رحيم الله - فنتمسك بنموذج واحد فقط، وتدعو الجميع إلى التمسك به.

لكننا في الوقت نفسه - في ظل الطفرة الإعلامية الحديثة - مطالبون بعدم السير وراء لهجاتنا المحلية لكل بلد عربي، بل علينا اصطفاة لغة مشتركة تجمع الجميع تحت مظلتها، ويجد الجميع فيها نفسه، وكثيراً من عاداته وأحاسيسه، متخفين من كل قديم ماتت قواعده، بسبب عدم استعمال لغتها ولا بأس من الأخذ بالقول الذي ينادى بأن تكون للقرآن الكريم وقراءاته قواعده، وللشعر القديم قواعده ولكل مرحلة زمنية طويلة أو قصيرة قواعدها التي تتميز بها، ولا بأس من ابتكار قواعد حية للغتنا المعاصرة و الابتكار لا يعني الإيجاد من عدم هنا - لأننا لن نفعل أكثر من إحياء قواعد ميتة، وإماتة قواعد يعتقد أنها حية، مع مراعاة حاجة عصرنا، وظروف حياتنا.

الهوامش والمراجع

- (١) حمزة بن قبلان المزيني من مواليد المدينة المنورة، وهو الآن أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود. له عدد من الأبحاث وقد نُشر هذا الموضوع في كتاب الرياض عدد ٧٥ فبراير ٢٠٠٠م - مراجعات لسانية الجزء الثاني - وكان عنوان الموضوع هو: موت النحو، ص ٢٩١ - ٣١٠.
- (٢) عبدالله محمد الغلامي من مواليد عبيدة القصيم - أستاذ بقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود له عديد من المؤلفات منها: الخطبة والتكفير من البهوية إلى الشريعة - السادي الأدبي الثقافي جلد ١٩٨٥م - دار سعاد الصباح وتشرح النص - دار الطلبة بيروت ١٩٨٧م - الصوت القديم الجديد الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧م - والموقف من الحداثة، دار البلاد جلد ١٩٨٧م - ولقافة الأسئلة - دار سعاد الصباح - المسئلة والاختلاف والقصبة والنص - ولقافة الوهم.
- (٣) مراجعات لسانية - موت النحو، ص ٢٩٤.
- (٤) السابق ٢٩٥ - ٢٩٧.
- (٥) السابق ونظر اللغة العربية بين القاعدة والمثال لابن عقيل الظاهري، ص ٩١. من مطبوعات نادي القصيم الأدبي ١٩٨١م.
- (٦) الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عبد، ص ١٩.
- (٧) من تاريخ النحو، عبد الألفاني، ص ١٨ - ١٩.
- (٨) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ١٩٧٦م، مكتبة الانجلو المصرية، ص ١٤٧.
- (٩) الرواية والاستشهاد، ص ٨٨ - والأصول لتعام حنان، ص ١٠٨، ١٠٩ والأصول لتعام حنان، ص ١٠٩ وثلاث رسائل في انجاز القرآني، ص ٤٨.
- (١٠) إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، أحمد درويش، ص ١١، بيروت.
- (١١) المختب لابن جني، ج ١/ ٤٥.
- (١٢) قراءة يعقوب ابن اسحق الحضرمي، رسالة ماجستير بدار العلوم للمؤلف عام ١٩٩٠م، ص ٥٤، مكانة يعقوب الحضرمي.
- (١٣) النحو الوالي ج ٢ / ٤٣١، ٤٦١ دار المعارف بمصر.
- (١٤) الكتاب ج ٤ / ٢١٧، وشرح المفصل ج ٨ / ٢ - ١٩، عالم الكتب، وحاشية الصبان على الأشموني ج ٢ / ٢١١ دار الفكر، شرح ابن عقيل ج ٣ / ٧، دار التراث.
- (١٥) الأزهري، ص ٢٨٣.
- (١٦) شرح ابن عقيل، ج ٦/٣، ولها شاهد آخر يشهد به لها وللهاء وهو قول الشاهد أبي ذؤيب الهللي: شربت بماء البحر ترهمت متى بلج حضر، فمن تبج أي: من بلج.
- (١٧) وردت التاء مستعملة في القَسَم في قوله سبحانه: تالله لا أكيدن أصنامكم - الأنبياء ٢١ وقوله سبحانه: "لأولئك نفعوا تذكر يوسف حتى تكون حرضاً... " يوسف ٨٥.
- (١٨) سورة القدر، آية ٥.

شرح ابن عقيل ج ١٢/٢ ، وعامته شاهد رقم ٢٠٢ .

(١٩) شرح ابن عقيل ج ٣٤/٢ .

(٢٠) الجريها لفة عقيل ، شرح ابن عقيل ج ٤ / ٣ .

(٢١) راجع مبحثاً خاصاً عن " مع " كت قد اعدده مجلة كلية تربية النبات بمنيرة - القصيم - السعودية العدد الأول ١٤٢٢ هـ ، وملخصه " أن بعض العلماء مثل المالقي رأى أن " مع " تكون ساكنة العين وتكون متحركة كسكها ، لهذا

كانت متحركة فهي مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية ، وتون ليقال : معاً ... وإذا تسكنت عينها فهي إذاً حرف جر معناه المصاحبة والعامل فيها فعل أو ما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يمكن لها حمل ولا وزن ولا يسأل عن بناتها لثبوت الحرفية فيها ، وما جاء منها حرفاً قول الشاعر :

لربشى منكم وهواى منكم وإن كانت زيارتكم لى

و " منكم " هنا جار ومجرور متعلق بغير " هواى " لأنه مبتدأ تقديره : وهواى كائن منكم " ... لكن ظاهر كلام سيويه أن " مع " مبنية ، حيث يفهم ذلك من سؤاله للتحليل عن سبب كون " مع " منصوبة ، ولم لم تبين على السكون ؟ لكن سيويه أيضاً يرى أن تسكين عينها ضرورة " مع " أما أكثر النحاة فيرى أنها لينة ونسب وريضة وليست ضرورة .

وقد ذكر النحاس أن تسكينها يجعلها حرفاً ، أى حرف جر ، وادعى الإجماع على ذلك قال ابن عقيل وهذا فاسد ، لأن سيويه زعم أن ساكنة العين اسم " ونص ابن يعيش على أن " مع " ظرف الأمانة ، ومعناه المصاحبة ، والذي يدل على أنه إذا الرّد نُونٌ ليقال : جاء معاً ، وأقبلاً معاً ، وربما أدخلوا عليه حرف جر ، فقالوا : جئت من معاً ، أي : من عنده ... ثم قال : والقياس أن تكون مبنية لفرط إيهامها ، وإنما أعربت ونصت على الظرفية لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند وأضاف ابن هشام أن " مع " اسم معرب إلا في لفة ربيعة وغنم فتى على السكون ، وإذا لقي الساكنة ساكن جاز كسرهما وفتحها .

لكن الصبان حسم الأمر بقوله تعليقاً على قول الأشموني لأنها مبنية عندهم " : قبل بلمودها للزومها الظرفية . وقيل لتضمينها معنى المصاحبة ، وهو معنى من المعاني التي حقه أن تزدي بالحرف ووزن لم يوضع لها حرف كالإشارة " وقوله : يعني الأشموني : والصحيح أنها باقية على اسميتها " أي " لأن المسمى في الحالين واحد والمسمى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل " .

إذن " مع " ظرف للاجتماع ، وهو اسم منصوب على الظرفية ، وقد يهيد الحالية فينصب ، ولها لغتان النصب بالفتح مع إضافتها إلى ما بعدها فلا تنون حينئذ والسكون ، أى البناء على السكون ، في عمل نصب " .
وأما من قال بحرفيتها استادا إلى تسكينها فقوله ضعيف ، وكان الأولى به أن يقول بحرفيتها استادا إلى دلالتها ، والصواب أنها اسم .

راجع في ذلك كله :

- الكتاب لسبويه ، ج ٤ / ٢٢٦ - والمقتضب للمبرد ج ١ / ٤٤ - والأزهري في علم الحروف للهروي ، ص ٢٨٢ .

- رصف الماني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، ص ٣٩٤ - ومعنى اللب ج ١ / ٣٢٤ .

- لسان العرب ج ٨ / ٣٤١ مادة " مع " .

- وتاج العروس في جواهر القاموس ١١ / ٤٦٠ .

- الكلبيات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ١٠٨٣٨ ، ص ٨٣١ .

- المرادى الجنى العاني ، ص ٩٨ - وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ١ / ٤٨٨ - واخصائى لابن جرير ج ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠ .

- شرح المفصل لابن يمش ج ٢ / ١٢٨ .

- شرح الرضى الاسراهذى لكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ج ٢ / ١٢٧ .

- شرح الكافية الشالبة لابن مالك ج ٢ / ٩٥١ .

- شرح التصريح على التوضيح ج ٢ / ٤٨ .

- حاشية الصبان ج ٣ / ٢٦٥ .

- مغني اللبيب ج ١ / ٣٣٣ .

(٢٣) حروف الجر دلالاتها وعلاماتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، جامعة الملك سعود ، ص ٢٢ ، والنحو السوالي ج ١ / بحث حروف الجر .

(٢٤) شرح ابن عقيل ج ٣ / ٢٣١ .

(٢٥) النحو الوالي ج ٢ / ٥١٣ .

(٢٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبد الخالق عزيمة قسم الحروف والأدوات .

(٢٧) السابق .

(٢٨) السابق .

(٢٩) السابق .

(٣٠) السابق .

(٣١) السابق .

(٣٢) النحو الوالي ج ٢ / ٥١٠ .

(٣٣) السابق .

(٣٤) راجع مجلة مجمع اللغة العربية المجلد التاسع ، ص ١١٦ .

(٣٥) الأصول لنعام حسان ، ص ١٧٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣٦) ج ٧ / ١٩٨ .

(٣٧) ج ٣ / ٣٨٣ .

(٣٨) ج ٥ / ٢٦٨ - المثلخ .

(٣٩) شرح ابن عقيل ج ٣ / ١٣ ، والنحو الوالي ج ٢ / ٥٢١ .

(٤٠) ج ٢ / ٨٩٨ .

(٤١) النحو الوالي ج ٢ / ٥٢١ - الكاف -

(٤٢) ج ٨ / ٢٢٧ .

(٤٣) ج ٢ / ٨٦٠ من فصيحة " أحبك " .

(٤٤) ج ٣ / ٢٣٠ - جرعة شرف عربية " .

(٤٥) ج ١٦ / ٢٥ الموعد الأول .

(٤٦) ج ٢ / ٢٣٠ - جرعة شرف عربية ، ج ٣ / ٥٦٣ .

(٤٧) ج ٢ / ٥٥٤ .

- (١٨) ج ٤ / ٣٨ بلجس.
- (١٩) ج ٤ / ٣٨ بلجس.
- (٥٠) ج ٥ / ٤٣٨.
- (٥١) ج ٣ / ٢٣٥.
- (٥٢) ج ٣ / ٧١.
- (٥٣) ظاهرة الإلحاح * راجع الإصلاح للفرقي ، ص ١٠٨.
- (٥٤) ج ٥ / ١٩٠.
- (٥٥) ج ١ / ٤٣.
- (٥٦) ج ٢ / ١٩١ - غرناطة.
- (٥٧) ج ٢ / ٩٢٠.
- (٥٨) السابق.
- (٥٩) ج ٢ / ٧٩٠.
- (٦٠) ج ٣ / ٣٩٠.
- (٦١) ج ٤ / ٩.
- (٦٢) ج ٤ / ٩.
- (٦٣) ج ٥ / ٣٢٧.
- (٦٤) ج ٤ / ٤١٠.
- (٦٥) ج ٧ / ١٧٤.
- (٦٦) ج ٧ / ٢٠٧.
- (٦٧) ج ٧ / ٢٠٧.
- (٦٨) ج ٨ / ٥٢٦.
- (٦٩) البقرة
- (٧٠) النحر الوالي.
- (٧١) راجع في ذلك النحر الوالي ج ١ / ٢٢٨.
- (٧٢) الميوان ج ٢ / ٣٣٤.
- (٧٣) الأعمال الكاملة ، الأعمال الثرية ج ٨ / ٥٢٦.
- (٧٤) ج ٢ / ٧٤٠ في قصبة بعنوان " أشهد أن لا امرأة إلا أنت " .
- (٧٥) ج ٢ / ٧٤٠.
- (٧٦) شرح ابن عقيل ، ج ١ / ١٠٤ بتحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد ، دار التراث.
- (٧٧) شرح ابن عقيل ج ١ / ١٠٤.
- (٧٨) النحر الوالي ج ١ / ٢٢٧.
- (٧٩) النحر الوالي ج ١ / ٢٢٦.
- (٨٠) ج ٥ / ٤٣٠.
- (٨١) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ / ١٦٤.

(٨٢) السابق ، والشاعر هو الأحرص ، ولي شرح الفصل جاء البيت هكذا :-
بأحر يا ابن والبع يا أنسا أنت الذي طأقت عامسا جمعا

شرح الفصل ج ١ / ١١٧ .

(٨٣) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ .

(٨٤) شرح الفصل ج ١ / ١١٧ .

(٨٥) النحو الوالي ج ٤ / ١٧ .

(٨٦) شرح الفصل ج ١ / ١١٧ .

(٨٧) النحو الوالي ج ٤ / ١٧ ، ١١ ، ٦٨ . والصان ج ٣ ، آخر باب النماء .

(٨٨) الأعمال النثرية ج ١ / ١٦٣ .

(٨٩) السابق .

(٩٠) السابق .

(٩١) القرار ج ٤ / ١٠٠ .

(٩٢) شرح الفصل ج ٣ / ١٤٣ .

(٩٣) النحو الوالي ج ١ / ٣٥٧ .

(٩٤) شرح ابن عقيل ج ١ / ١٥٧ شاهد رقم ٣٠ وقاتل البيت هو الفرزدق من أبيات يهجو بها رجلاً من بني علفة

(٩٥) من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ووضع البغدادي " بل " بدلاً من " من " راجع شرح ابن عقيل ج ١ / ١٥٨ .

(٩٦) شاهد رقم ٣١ من شرح ابن عقيل ج ١ / ١٥٨ ، وشرح الفصل ج ٣ / ١٤٣ - وخزانة الأدب ج ٥ / ٤٨٣ .

(٩٧) انظر الأغاني ج ١٤ / ١١١ - ونوادير أبي زيد ٦٧ والإنصاف ج ١ / ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٣٢ ، وشرح الفصل ج ٣

١٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٩ - والمعني ١ / ٤٦٧ والممع ج ١ / ٨٥ وتمام البيتين هما في شرح ابن عقيل

ج ١ / ١٥٨ ، بقول الخنيزاري:

وأبيض المعجم ناطقاً إلى رنسا صوت الحمار الجذع

ليخرج السربوع من نائاته ومن جحره بالثخنة البعصع

(٩٨) مجهول القاتل ، شرح ابن عقيل ج ١ / ١٦٠ .

(٩٩) مواويل " دمشقية ج ٣ / ٥١٩ .

(١٠٠) قصيدة يا وطن ج ٦ / ٥٩ .

(١٠١) للامير اللمشقي توفيق قباني ج ٢ / ٢٨٠ .

(١٠٢) من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ص ١٦٠ ، مطبعة الأجلو المصرية ط ٢ .

(١٠٣) ج ٤ / ١١٤ .

(١٠٤) ج ٦ / ١٧٣ .

(١٠٥) ج ٦ / ١٨٩ .

(١٠٦) ج ٦ / ١٩٥ .

(١٠٧) ج ٦ / ٢٢٠ .

(11) 20/181
(11) 20/182
(11) 20/183
(11) 20/184

١٨٩

